الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير

قسم : العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة :علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

محددات الطلب على الواردات الزراعية في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1990-2019)

من اعداد الطالب :

رزقي الهاشمي

تحت إشراف:

د.بقاط حنان

المشرف المساعد:

د. زكية محلوس

لجنة التقييم

د.بقاط حنان	**أستاذ محاضر–أ–**	**مشرفا ومقررا**
د. محلوس زكية	**أستاذ محاضر– أ –**	**مشرفا مساعدا**
د. طبر عبد الحق	**أستاذ محاضر– أ–**	**مقيما أولا**
د. حملاوي سكينة	**أستاذ محاضر–ب–**	**مقيما ثانيا**

السنة الجامعية : 2021/2020

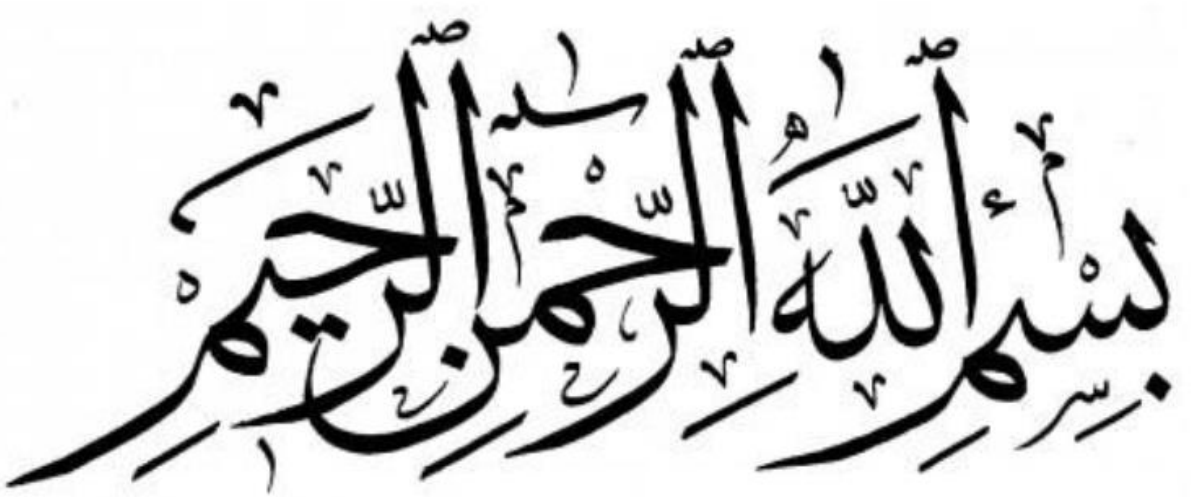
بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

إلى بؤرة النور التي عبر بي نحو الأمل والأماني الجميلة، واتسع قلبه ليحتوي حلمي حين ضاقت الدنيا،فروض الصعاب من أجلي وصار في حلكة الدرب ليغرس في قلبي معنى الصفاء والأمل وعلمني معنى أن نعيش من أجل الحق والعلم لنظل أحياء حتى ولو فارقت أرواحنا أجسادنا ولطالما تفطر قلبه شوقا لرؤيتي متقلد شهادة الماستر وهاهي قد أينعت لأهديها لك حيث كل ورقة فيها تشهد أنه بسبب وجودها وسبب خلودها في مدارك العلم بإذن الله وقد كان إرضائك هو طموحي لأنه السبب في وصولي إلى هذه المرتبة فقد أرضاني الله يا أبتي فهل لا رضيت عني إلى الوالد الحبيب جاب الله رزقي.

وإلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها إلى من تمنهن الحب لتغرس الأمل في قلب عصفورا يرفرف فوقناصية الأحلام فتبقى روحي متلألئة ومشرقة طالما كانت دعواتها عنوان دربي وتبقى أمنياتي على وشك التحقق لطالما يدها في يدي وصنارة جهدها وسهرها تصطاد لي الراحة فتخطف التعب ولألم من قلبي وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حبها وحنائها لتخفف بل وتزيل عني كل همومي إلى أمي التي سأبقى اهتف كلما تقدمت في مراتب العلم درجات لكي يا سيدة القلب والحياة أهدي لك هذه الرسالة لتهديني الرضى والدعاء إلى الوالدة الحبيبة كاملة سوفي.

إلى الذين ظفرت بهم من الأقدار إخوة، فعرفوا معنى الأخوة، إلى إخوتي وإخواني الأحباء وكل آل رزقي.

إلى الصحب والأصحاب الذين كان لهم بالغ الأثر في العقبات والصعاب، واخص بالذكر كل زملائي.

إلى كل من ساهم في هذا البحث من قريب أو من بعيد.

شكر وعرفان

قال رسول الله

(من لو يشكر الناس لو يشكر الله ومن أسدى لكم معروفا فكافئوه فإن لو تستطيعوا فادعوا له)

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل نحمد الله

ونشكره على أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

ونتقدم بالكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة التي رافقتني طيلة هذا البحث

وأمدتنا بالمعلومات والنصائح القيمة راجيا من الله عزل وجل

أن يسدد خطاها فجزاها الله عني كل خير

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من توجيهات وتصويبات.

أخيرا لا يفوتني أن أعبر عن بالغ تحياتي وشكر إلى كل من ساهم

في إنجاز هذا البحث المتواضع سواء من بعيد أو من قريب

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير نموذج قياسي لمحددات الطلب على الواردات باستخدام أدوات التحليل الاقتصاد القياسي والبرنامج الإحصائي Eviews 10، لقد تم التقدير بتاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية والتدريجية من أجل تحسين النموذج بالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية تغطي الفترة من 1990إلى2019 .

وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية معنوية بين الواردات الفلاحية و حجم السكان والانفتاح التجاري ويتوافق هذا مع النظرية الاقتصادية.

Abstract:

This study aimed at estimating a standard model for the determinants of import demand using econometric analysis tools and the statistical program Eviews 10. The estimation was made based on the ordinary and gradual least squares method in order to improve the model based on annual time series data covering the period from 1990 to . 2019

The study concluded that there is a direct positive relationship between agricultural imports, population size and trade openness, and this is consistent with the economic theory

الفهرس

الفهرس

الاهداء.....

شكر وعرفان .....

فهرس الجداول.....

فهرس الاشكال.....**ب**

فهرس الملاحق..... **ج**

المقدمة.....**أ–ج**

الفصل الاول: واقع الواردات الزراعية في الجزائر

المبحث الأول: عموميات حول الإستيراد: **5**

المطلب الأول: مفهوم وأنواع الإستيراد.....5

المطلب الثاني:الإجراءات القبلية لعملية الإستيراد: 7

المطلب الثالث :الإجراءات البعدية لعملية الإستيراد.....8

المبحث الثاني: عموميات حول الزراعة وأهم الواردات الزراعية في الجزائر **10**

المطلب الأول: عموميات حول الزراعة 10

المطلب الثاني: الطلب والعرض على المنتجات الزراعية: 12

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....**20**

المطلب الأول: دراسات باللغة العربية. 20

المطلب الثاني: دراسات باللغة الاجنبية.....29

الفصل الثاني: دراسةقياسية لمحددات الطلب على الواردات الزراعية في الجزائر1990–2019

تمهيد: 33

المبحث الأول: الواردات الزراعية والغذائية في الجزائر 33

المطلبالأول : الواردات الغذائية الكلية 33

المطلبالثاني : واقع واردات المواد الغذائية الأساسية 38

المبحث الثاني : نمذجة قياسية لدالة الطلب على الواردات الزراعية في الجزائر. 43

المطلب الاول: تحديد متغيرات الدراسة وصياغة النموذج 43

الفرع الثاني : دراسة وصفية لمتغيرات النموذج 44

الفرع الثالث: الدراسة القياسية 49

الخاتمة 60

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية: 64

قائمة المصادر والمراجع باللغة الاجنبية: 64

الملاحق 65

فهرس الجداول

جدول رقم 1: جدول الطلب 14

جدول رقم 2 :جدول تغير في الطلب 18

جدول رقم 3 : الواردات الغذائية والزراعية في الجزائر من سنة 2000 الى سنة 2018..... 33

جدول رقم 4:الواردات الغذائية خلال السداسي الأول لكل من سنة 2007 وسنة 2008 36

جدول رقم 5:واردات الحبوب خلال الفترة 2005 . 2016 38

جدول رقم 6 : واردات السكر ، الزيوت النباتية والحليب خلال الفترة 2005-2016..... 41

جدول رقم 7 : تقدير النموذج 50

جدول رقم 8 : تقدير النموذج 50

جدول 9 :دالة الارتباط ال>اتي للبواقي 54

جدول رقم 10: دالة الارتباط الذاتي لمربعات البواقي..... 55

جدول رقم 11 : نتائج اختبار WHITE 56

جدول رقم 12 : نتائج اختبار ARCH-LM 56

فهرس الاشكال

الشكل رقم 1 :منحنى الطلب على التفاح 15
الشكل رقم 2: أثر التغير في العوامل الأخرى على الطلب على التفاح 19
شكل رقم 3 : الواردات الزراعية 45
الشكل رقم 4: الانفتاح التجاري في الجزائر من 1990 الى غاية 2019 45
الشكل رقم 5 :سعر الصرف الحقيقي 46
الشكل رقم 6 :اجمالي الناتج الوطني..... 47
الشكل رقم 7 :حجم اجمالي السكان ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الشكل رقم 8 :مقارنة بيانات النموذج الاصلي والمقدر 52
الشكل رقم 9 :تفسير اختيار دربين واتسون 53
الشكل رقم 10: معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي 57

فهرس الملاحق

الملحق1:تقدير النموذج 63
الملحق2:تقدير النموذج 663
الملحق3:دالة الارتباط الذاتي للبواقي 663
الملحق4:دالة الارتباط الذاتي لمربعات البواقي 674
الملحق5:ناتج اختبار WHITE..... 674
الملحق6:نتائج اختبار ARCH-IM..... 674

المقدمـــة

مقدمـة:

المقدمـة

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية المهمة التي تساهم في توفير الغذاء وفرص العمل للايادي العاملة، المساهمة في تحسين معيشة السكان وزياداة رفاهيتهم ومن أهم مصادر النمو الاقتصادي، حيث أن له تركيز في التنمية ورفع مستوى معيشة الفرد .

تعتبر الجزائر إحدى الدول التي يشكل فيها موضوع الاكتفاء الغذائي قضية محورية بإعتبار أن ما ينتج محليا من المواد الزراعية ضعيف لا يحقق الاكتفاء الذاتي ويبقى دون الطموحات بمسافة كبيرة بحيث لا يستطيع كبح جماح الواردات من هذه المواد وخفض التبعية الغذائية المخيفة،فالواردات من المواد الغذائية، يحتل المركز الثاني بعد واردات التجهيز وهي تغطي مانسبته 70% من الاحتياجات المحلة مما يجعل الجزائر في حالة من التبعية الواضحة للسوق العالمية ورهينة ما يحدث في تقلبات طبيعية أو سياسية أو اجتماعية في دول الانتاج الكبير كتلك التي شهدتها كل من باكستان وروسيا في عام 2010 الى جانب الاستنزاف الكبير للموارد المالية بالعملة الصعبة بالشكل الذي يثل كاهل الخزينة العامة للدولة، وهو وضع من المحرج تفاقمه خلال السنوات المقبلة وذلك بناءا على توقعات العديد من المنظمات المختصة التي ترى العالم مقبل على أزمة غذاء من شأنها أن تدفع الاسعار نحو الارتفاع ومن ثم إمكانة الوصول الى مرحلة عدم القدرة على الاقتناء، ما يشكل خطرا كبيرا خاصة لحساسية هذه المواد التي ارتبطت بتاريخ طويل من الثورات الدامة لعلى أشهرها ثورة الخبز التي اطلقت شرارة الثورة الفرنسية في عام 1989.

وفي حدود ما تقدم وبالنظر الى خطورة الموقف تظهر الحاجة الماسة الى رسم سياسة تتسم بالشمولية والتكامل مع الاجندة الوطنية ، حث تعمل على تنظيم وترشيد المستوردات من هذه المادة الاستراتيجية تزامن مع مساعي النهوض بالانتاج الوطني، غير أن رسم مثل هذه السياسية يقتضي في المقام الاول تحديد وتحليل العوامل المفسرة لسلوك الواردات الوطنية من المواد الزراعية وذلك بتحديد هذه العوامل بشكل دقيق ينقل الصورة المستقبلية المتوقعة أمام صانعي السياسة لوضع حاضر متكامل المعالم يمكن التعامل معه بصورة أقرب الى الواقع الملموس، من الاحتمالات التي قد يخطأ معظمها، وعلى هذا يتبادر إلينا التساؤل التالي :

ماهي محددات الطلب على الواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 ؟

ويندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات التالية:

- ماهو واقع الواردات الزراعية في الجزائر ؟
- ماهي أبرز العوامل المؤثرة على والواردات الزراعة؟
- ماهي نوع العلاقة بينالكميةالمطلوبةمنالوارداتالزراعيةوكلمنالناتجالمحليالاجمالي و سعر الصرف والانفتاح التجاري وحجم السكان؟

وللاجابة على هذه التساؤلات نقترح الفرضيات التالية:

- هناك عدة متغيرات تؤثر على الواردات الزراعية في الجزائر اهمها اجمالي الناتج المحلي و سعر الصرف والانفتاح التجاري وحجم السكان.
- توجد علاقة طردية بين كل من اجمالي الناتج المحلي و سعر الصرف و الانفتاح التجاري وحجم السكان مع الواردات الزراعية.
- هناك علاقة طردية بين الكميةالمطلوبةمنالوارداتالزراعيةوكلمنالناتجالمحليالاجمالي و سعر الصرف والانفتاح التجاري وحجم السكان.

وهناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع من بينها :

مبررات الدراسة:

- قلة الدراسات القياسة التي عالجت هذا الموضوع.
- القدرة على مواصلة البحث في هذا الموضوع مستقبلا.
- الاهتمام المتزايد بالاقتصاد وكذلك الاهتمام بالتجارة الخارجية خاصة من جانب الواردات الزراعية.

وإن لهذا الموضوع أهمية بالغة نذكر منها ما لي:

اهمية الدراسة

- يعتمد الاقتصاد الجزائري على التجارة الخارجية لتأمين العديد من السلع والمواد الاولية ، لهذا تكتسب دراسة الواردات الزراعية أهمية كبيرة.

مقدمـة:

- يستمد هذا الموضوع من خلال الموقع الذي تحتله الواردات الزراعة والدور الحوي الذ تلعبه في تحدد مستوى التجارة الخارجة.
- دراسة تأثير بعض العوامل الاقتصادية على الواردات الزراعة وما نوع العلاقة بن كل عامل من هذه العوامل والواردات الزراعة.

وتقسم الدراسة الى حدود زمنية وحدود مكانية.

حدودالدراسة:

- الحدود الزمنية : تناول الدراسة الفترة الممتدة بين 1990-2019.
- الحدود المكانية: تدور الدراسة حول الجزائر

منهج الدراسة:

استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتوضيخ مختلف المفاهيم التي تحيط بالموضوع، وذلك من خلال تحليل مختلف الاحصائيات المساعدة في فهم العديد من الظواهر، إضافة الى استعمال المنهج القياسي لمعرفة درجة الترابط والتأثير الذي ينتج عن بعض المتغيرات الاقتصادية على الواردات الزراعية.

صعوباتالدراسة:

أما فيما يخص الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه المذكرة تتمثل فيما يلي:

قلة المراجع فيما يخص الجوانب النظرية وكذلك في الجوانب الاحصائية، حث أن كل موقع يصدر بيانات مختلفة عن بعضها البعض.

هيكلالدراسة:

وفي سبيل الالمام بجميع جوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة الى فصلين حيث تناول الفصل الاولالاطار النظري للواردات الزراعية في الجزائر وانقسم هذا الفصل الى مبحثين حي تطرقنا في المبحث الاول الى مفهوم وانواع الاستيراد والاجراءات المتبعة في عملية الاستيراد، أما فيما يخص المبحث الثاني تطرقنا الى عموميات حول الزراعة.وفي الفصل الثاني تطرقنا الى الدراسة القياسية من أجل معرفة تأثير بعض العوامل الاقتصادية على الواردات الزراعية وذلك باستعمال طريقة الانحدار الخطي المتعدد.

الفصل الأول

الفصل الاول: واقع الواردات الزراعية في الجزائر

المبحث الأول: عموميات حول الإستيراد:

يعتبر الإستيراد في ميدان التجارة الخارجية نشاط إقتصادي مهم في سير نشاط المؤسسة من حيث توفير المواد الرئيسية المستعملة في عملية الإنتاج والغير متوفرة في السوق المحلي.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع الإستيراد

1-مفاهيم الإستيراد:

يقصد بعملية الإستيراد تلك العملية التي من خلالها تدخل البضائع أو المنتوجات الأجنبية إلى الإقليم المحلي، والبضائع المعنية بعملية الإستيراد تستقبل في البلد المستورد إما لسد الإحتياجات المحلية أو بغرض العبور أو إعادة تصديرها بعد تعديلها[1]

- ✓ الإستيراد هو عملية دخول أي سلعة للإقليم الجمركي الوطني[2].
- ✓ الإستيراد هو تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات المنتجة التي يؤديها وبصفة نهائية غير المقيم في البلد وذلك بغض النظر عن المقيم إذا كان متواجد داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها[3].
- ✓ بصفة أخرى تمثل الواردات إنفاقا محليا للسلع والخدمات المنتجة في الخارج، وتعتبر ترسبا من تيار الإنفاق الكلي حيث يؤدي الإستيراد إلى سحب جزء من القوة الشرائية الوطنية وإنفاقها على السلع والخدمات الأجنبية الأمر الذي يضاعف من تيار الإنفاق في الداخل وتزيده قوة في الخارج[4].
- ✓ كما يمكن تعريف الواردات على أنها مظهر من مظاهر التبادل الدولي أو العلاقات الاقتصادية الدولية وتأخذ عادة شكل سلع مادية تنقل عبر الحدود السياسية كما تأخذ أيضا شكل خدمات تؤدي من دعاية دولية إلى دعاية دولية أخرى إما بإنتقال مؤدي الخدمات بأنفسهم، كما هو الحال بالنسبة للخبرات الفنية وإما بإنتقال ملتقى الخدمات كما هو الحال بالنسبة للسياحة[5].

---

[1]Denis Brume. Le Commerce international. 2éme edition. Edition breal. Mentrenil. 1991.
[2]Guid Général de Commerce international(M.L.P) echtion.p19.
[3]AKADAR AKACEM comtabilité S.N.D edition. Alger.1990.p130.
[4]محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الخارجية، دار الجامعة، الجزائر، 1999، ص217-218.
[5]عادل أحمد حشيش وآخرون، الاقتصاد الكلي، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص12.

2-أنواع الإستيراد :

إن التعاملات المتنوعة المشروعة والمتعلقة بعملية الإستيراد وكيفية تسير هذه العملية من طرف المؤسسة متعلقة بتوفير النقص الموجود في المواد الأولية أو اليد العاملة المؤهلة وهذا للقيام بعملية الإنتاج، وتلبية رغبات الزبائن، ومن خلال هذا يمكن التوصل إلى بعض طرق الإستيراد التي تقوم بها المؤسسة فنجد الأنواع التالية:

- ✓ **الإستيراد بغرض الإستثمار:**

نرى في هذا النوع من الإستيراد الذي تقوم به المؤسسة بغرض الإستثمار والتوسع في المشاريع بأنها تحتاج إلى تجهيزات وتجديد معدات الصيانة لهذا فإن المؤسسة تقوم بعملية الإستيراد لتلك التجهيزات الاستخدامها في عمليات الإنتاج والتوسع في المشروع.

- ✓ **الإستيراد بغرض توفير المواد الأولية المكملة:**

للقيام بالعملية الإنتاجية والتوسع في المشروع يجب على المتعامل الوطني أو الأجنبي إستيراد مواد إضافية مكملة لعملية الإنتاج قصد توسيع نشاطه.

كما نلاحظ أن معظم المؤسسات والمركبات الصناعية تقوم بإستيراد هذه المواد الأولية وقطع الغيار....إلخ حتى تتمكن من مواصلة الدورة الإنتاجية.

- ✓ **الإستيراد بغرض التجارة:**

يتضمن هذا النوع من الإستيراد الشراء بقصد البيع، أي إعادة البيع بعد الشراء من الخارج دون إحداث أي تغيير أو تحويل على البضاعة المستوردة، بصفة أخرى شراء مواد إستهلاكية أو صناعية بغرض بيعها بالإستثمار في هذا المجال وتعويض على حالها والملاحظ من هذا النوع هو قيام المتعامل المحلي أو الأجنبي أو أصحاب رؤوس الأموال النقص في المنتجات.

3-أهداف الإستيراد[1]:

إن الهدف الرئيسي للإستيراد هو توفير جميع الإمكانيات المادية والمعنوية لتغطية النقص الموجود في التسوية لمساعدتها في القيام بوظيفتها وهناك أهداف أخرى تسطر في عملية الإستيراد.

المطلب الثاني:الإجراءات القبلية لعملية الإستيراد:

إن عملية الإستيراد وتحتاج لإجراءات قبلية لإجرائها وتعتمد على وسائل وذلك من أجل الحصول على الأسعار **(أولا)** وكيفيات الحصول على العروض **(ثانيا)**.

1- تبين وسائلالحصول على الأسعار:

قبل إجراء عملية الإستيراد يجب أولا الحصول على أسعار السلعة المراد إستيرادها لإجراء الإختيار اللازم، وذلك بوسائل مختلفة والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ **النشرات الدورية:**لنشر الأسعار وخصصت عدة مجلات ونشرات إقتصادية خاصة الخامات والمنتجات النصف المصنعة النمطية، ومصدر هذه البيانات والأسعار التي تحصل عليها جهات النشر تتمثل في البورصات ومراسيلها.
- ✓ **نشرات البورصات العالمية:**

يعد حضور البائع والمشتري غيرمشروط أثناء إنعقادهملإجتماع في مؤتمر محدد، إذ يمكن أن يمثلها السمارة أو وكلاء التجاريون وأثناء نشر أسعار هذه البورصات يتم توضيح أسعار الفتح والإقفال وهو المؤشر الذي يعتمد عليها أثناء التفاوض وتحدي أسعار الصفقات.

- ✓ **البورصات بالدول المنتجة:**

يتم تحديد الأسعار من طرف الدول المنتجة بإختيار السعر الأدنى للتصدير، إذ لا يمكن الشراء بأقل منها [2].

[1] صديقي محمد عفيفي، التسويق الدولي، نظم الإستيراد والتصدير، وكالة المطبوعات، الكويت 1973، ص563.
[2] حجارة ربيحة، مرجع سابق، ص،98-99.

✓ **وسائل وأجهزة متطورة:**

بفضل التطور التكنولوجي السائد الذي سهل وفسح المجال للحصول على أسعار السلع في وقت قصير حققت هذه الشركات تقدما ملحوظا في مجال تحديدالأسعار وهذا بفضل الأجهزة السلكية واللاسلكية المتطورة.

2- كيفية الحصول على العروض:

يمكن الحصول على العروض وذلك عن طريق هذه الخطوات:

- ✓ تحديد مواصفات السلعة المراد إستيرادها وذلك يكون بشكل منفصل.
- ✓ يجب التعرف على الدولة المنتجة والموردة للسلعة وذلك بالحصول على أسمائهم عن طريق السفارات التابعين لها أو إرسال الطلب على الغرف التجارية لتلك الدولة أوعن طريق الدليل التجاري.
- ✓ يجب وجود الوكالة التجارية لتمكن من المشاركة في المناقصات التي تعلنها الجهات الحكومية حتى لا ترفض العرض.
- ✓ عن طريق البنوك التجارية يتم الإستعلام عن الموردين الذين يتم التعامل معهم[1].

المطلب الثالث :الإجراءات البعدية لعملية الإستيراد

هناك إجراءات يجب تنفيذها أثناء إجراء عملية الإستيراد والتي تتمثل في:

1- توطين البنكي للواردات

يمكن للأشخاص الطبعيين والمعنويين المالكين لسجل تجاري بصفة مستورد، أن يستفيدوا من التوطين، فتخضع كل عملية إستيراد للسلع والخدمات توطين لدى البنك الوسيط المعتمد، أو مؤسسة مالية وذلك يكون من إختيار المستورد بنفسه وذلك من أجل تسوية إلتزاماتها المادية، ويكون للسلع والخدمات موطنا لها[2] وتستثنى عملية توطين الواردات من دون دفع[3] عند إجراء عملية الإستيراد فعليه:

[1] حجارة ربيحة، مرجع سابق، ص99.

[2] دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية، مرجع سابق، ص 79ز

[3] المادة 2الفقرة2من النظام رقم91-12مؤرخ في 14اوت 1991، يتعلق بتوطين الواردات، ج ر عدد28، صادرة في 15أفريل 1990.

- ✓ يجب أن يفتح الوسيط المعتمد الموطن ملف توطين يسمح له بمتابعة عملية الإستيراد.[1]
- ✓ يعهد المستورد بإنجاز العمليات والإجراءات البنكية المنصوص في تنظيم التجارة والصرف.

هذا يخص المستورد، أما فيما يخص المستورد، أما فيما البنك التجاري المعتمد فيجب عليه إنجاز العمليات والإجراءات التي نص عليها التنظيم المتعلق بالتجارة الخارجية والصرف وهذا لحساب زبونه المستورد.

وتنفيذ التسديدات بالدينار والتحويلات بالعملة الأجنبية أو العمل الصعبة[2]

2- إعداد شهادة إجراءات الإستيراد:

ففي هذه الشهادة يتم توضيح من طرف المستورد أصناف وقيمة البضاعة المستوردة، الفواتير الخاص به.

3- تقديم الإستمارة المصرفية:

يتم من خلالها مراقبة تحويل النقد إلى الخارج، وذلك بعد وصول السلعة، ويعلن عن وصولها الجمارك بالتظهير على هذه الإستمارة.

4-إصدار أمر بالشراء:

بعد إقبال العرض يتم تحديد الكمي والسعر وكل الشروط المتعلقة بالعقد ومنها وسائل الدفع، فالوكيل التجاري يقوم بإختيار موكله.

5- إبرام عقد الشراء:

إن إبرام عقد الشراء يكل إصدار امر بشراء، فالعقد يحتوي على جميع البيانات والشروط، وكل ما يتعلق بالإتفاق[3].

[1] المادة 41 من نظام رقم 07-01، مرجع سابق، ص19.
[2] المادة 11 من النظام رقم 91-12، مرجع سابق.
[3] حجارة ربيحة، مرجع سابق، ص100-101.

6- فتح الإعتماد:

كمبدأ عام في الجزائر لا يمكن للموردين دفع مقابل وارداتهم إلا عن طريق الإعتماد المستندي[1].

فلفتحه هناك مجال يجب أن يلتزموا بها، فإن هناك تأخير في فتحه يجوز للمصدر أن يتحلل من العقد تأسيسا على عدم إلتزام المستورد بالموعد المتفق عليه وذلك إن وجد أو عدم فتح الإعتماد في موعد مناسب، حالة عدم تحديد مهلة معينة[2]

المبحث الثاني: عموميات حول الزراعة وأهم الواردات الزراعية في الجزائر

المطلب الأول: عموميات حول الزراعة

للزراعة دور كبير في تلبية متطلبات الأفراد الغذائية والمختلفة لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الزراعة وحجم الإنتاج الزراعي وطرق قياسه.

1-تعريف الزراعة

كلمة زراعة مشتقة من الكلمتين Ager"أي الحقل" والتربة كلمة Culture"أي العناية" والرعاية وعلى ذلك فإن الزراعة هي العناية بالأرض هذا هو المفهوم الضيق، أما الزراعة في الوقت الحالي وبمفهومها الواسع فقد أصبحت غير قاصرة على هذه العملية بل تعدتها إلى أمور أخرى نتيجة لتنوع وتعدد نشاط المزارع فأصبح المزارع يقوم بالإضافة إلى عمله الأصلي بأعمال أخرى أهمها:

- ✓ رعاية الحيوان وتربيته وهي من أهم فروع الزراعة.
- ✓ العناية بالأشجار وهي الزراعات المتخصصة وتتطلب خبرة فنية رأس مال.
- ✓ العناية بالغابات.
- ✓ أعمال أخرى مثل تربية الأسماك وجمع الفراء وصيد الحيوان.

[1] عصام صربية، مرجع ساق، ص8.

[2] حجارة ربيحة، مرجع سابق، ص101.

2–تعريف علم الإقتصاد الزراعي

يعد الأقتصاد الزراعي أحد العلوم الخديثة التي تبنت معالجة المشكلات الإقتصاديةوالإجتماعية التي تدور وترتبط إرتباطا كليا بالمجهود في مهنة الزراعة، حيث نشأ علما إجتماعيا بسيطا يعالج المشكلات الإجتماعية التي يواجهها المجتمع الريفي وتطور ليكون أحد العلوم التطبيفية الحديثة التي ترتبط بغيرها من العلوم التطبيقية الأخرى.

3–تعريف الإنتاج الزراعي

الانتاج الزراعي يتكون من كل ما ينتج في الزراعة من منتجات نباتية أو حيوانية ويأتي هذا الإنتاج نتيجة الفعاليات المختلفة التي تتضمن العوامل الداخلية التي بموجبها نحصل الانتاج.

4-الأهمية الاقتصادية للزراعة

لا تقتصر الأهمية الإقتصادية للزراعة على الدول ذات الإقتصاديات الزراعية التي تشكل نسبة عالمية من المستغلين في هذا القطاع الإقتصادي بل تتعداها إلى الدول الأخرى ذات الإقتصاديات الصناعية التي تعتمد إعتمادا رئيسيا على الصناعة وذلك لأهمية الزراعة الإقتصادية وقدرتها على توفير المنتجات الزراعية التي تعد موارد أولية لتطوير تلك الصناعة. فهي المصدر الرئيسي لإشباع الحاجات الأساسية للإنسان من غذاء وكساء وسكن فإنها كذلك تغذي كثيرا من الصناعات بالمواد الأولية اللازمة لإستمرار عملها، كذلك تتجلى الأهمية الإقتصادية للزراعة من خلال توفير فرص عمل كثيرة، وتعد الزراعة سوقا واسعا لكثير من المنتجات الصناعية، وفيها يخص توفير الموارد المالية فإن الزراعة توفر الموارد النقدية وتقديمها لغرض إستخدامها في برامج التنمية الإقتصادية من خلال زراعة أنواع من المحاصيل الزراعية وخاصة التصديرية منها، كذلك تمد الزراعة القطاعات الإقتصادية الأخرى بالأيدي العاملة الفائضة عن حاجتها وذلك لإرتفاع الإنتاجية الزراعية من جهة ونمو القطاعات الإقتصادية غير الزراعية من جهة أخرى.

5–قوانين الإنتاج

من بين القوانين المعمول بها في حاب حجم الإنتاحج الزراعي ما يلي؛:

✓ **قانون تناقص الغلة (Law of diminishingReturns)**

يوضح هذا القانون العلاقة الفنيةالإقتصادية بين عناصر الإنتاج التي تساهم ففي إنتاج لعة ما وبين الناتج من تلك السلعة. إن مفعول هذا القانون لا يسري فقط على قطاع الزراعة بل يتعدى ذلك إلى القطاعات الإقتصادية الأخرى كالصناعة مثلا، لكنه يتميز بأنه أكثر ظهورا في قطاع الزراعة وذلك يعود إلى طبيعة الإنتاج الزراعي المحدد بكمية العناصر المعدنية الموجودة في التراب التي يعتمدها النبات غذاء رئيسيا له. كذلك خضوع الإنتاج الزراعي للعوامل الطبيعية التي ليس بمقدور الإنسان السيطرة عليها بشكل كامل، إن هذا القانون يبين العلاقة بين ما يصرف من عوامل الإنتاج لإنتاج سلعة أو خدمة معينة وبين معدل الناتج من تلك السلعة وينص القانون على أنه

"إذا أضيفت مقادير متساوية من عامل متغير من عوامل الإنتاج إلى عامل إنتاجي، أو عوامل إنتاج ثابتة الكمية، فإن الزيادات الخاصة في الإنتاج من جراء هذه الإضافات ستصل إل حد معين وستبدأ بعدهذا الحد بالتناقص".

✓ **قانون التكاليف النسبية (الميزة النسبية)**

إن تباين الظروف المناخية وتباين القاعدة الموردية على إمتداد الكرة الأرضية يسمح بإنتاج مختلف المحاصيل الزراعية وفق مبدأ تعظيم العائد الإقتصادي للموارد بإستخدام نسبة تكلفة الموارد كمؤشر على الميزة النسبية، حيث تبين هذه النسبة معدل ما يمكن توفيره من العملات الأجنبية لكل وحدة إنتاج يتم الإستغناء عن إستيرادها الأمر الذي يمكن التعرف على إمكانية إنتاج أو عدم إنتاج سلعة ما في بلد ما ونستنتج هذه النسبة من حاصل قسمة تكلفة الموارد المحلية لوحدة الإنتاج من سلعة ما على الفرق بين عر المتوردات والتكلفة الأجنبية.

نسبة التكلفة الموارد المحلية – التكلفة الإقتصادية لوحدة المنتج / سعر استيراد وحدة المنتج – التكلفة الأجنبية لوحدة المنتج.

المطلب الثاني: الطلب والعرض على المنتجات الزراعية:

يعد سعر الحاصلات الزراعية الذي هو نتاج عنصري الطلب والعرض والظروف التي تكتنف كل منهما، هو المحرك أو الموجه الرئيس للموارد الاقتصادية المختلفة ويعد المنظم للعلاقة بين الكميات المطلوبة والكميات المعروضة للسلع الزراعية، فالأسعار هنا تعمل على توجيه الإنتاج من خلال إستجابة المنتجين للأسعار بوصفه مؤشرا

إقتصاديامهمًا يعمل على توجيه عناصر الإنتاج إلى الإستخدامات المختلفة، بحيث يتوسع الزراع في إنتاج الزروع الأكثر ربحية ومن ثم يمكن للدولة إحداث تغييرات في الأسعار النسبية للمحاصيل المختلفة، وأيضا فللأسعار أثر فاعل في توزيع الدخل القومي بين المزارعين داخل قطاعالزراعة وذلك بتوجيه الموارد الزراعية بين أوجه إستعمالاتها المختلفة بما يحقق الإستخدام الأمثل لتلك الموارد. وكذلك لا تقل أهميته في تغيير وجهة المستهلكين من إقتناء سلعة معينة دون غيرها عندما تكون أسعار تلك السلعة قد أدت إلى إستجابة الطلب إليها، عندما تدنت أسعارها إلى الحد الذي يمكن المستهلك من شراء تلك السلعة[1].

يعرف الطلب إقتصاديًا على سلعة معينة بأنه تلك الكمية التي يرغب المشترون لدفع الثمن لإقتنائها بسعر معين وزمن معين، مع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة على حالها دون تغيير.

هذا والطلب على سلعة معينة نوعان أحدهما يسمى بالطلب الفردي الذي يشير إلى الكميات المشتراة من سلعة معينة وعند سعر معين وفي زمن معين من قبل الفرد، والآخر يسمى بالطلب العام الذي يشير إلى الكميات المختلفة المشتراة من سلعة معينة بواسطة مجموعة من الأفراد عند سعر معين وزمن معين.

1- قانون الطلب:Law of Demand

هناك قاعدة أو قانون يحكم الطلب في النشاط الاقتصادي. وهذا القانون يدخل في إطار تحليل ماذا يحدث للكمية التي يطلبها المستهلك الفرد من سلعة معينة عندما يتغير ثمن تلك السلعة بالإرتفاع أو بالإنخفاض في السوق، ومن الملاحظ أنه كلما إنخفض ثمن سلعة معينة في السوق إزدادت الكمية المطلوبة منها عند هذا الثمن، وكلما إرتفع ثمن السلعة في السوق قلت الكمية المطلوبة منها. وهكذا نرى أن هناك علاقة وثيقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها. هذه العلاقة هي ما تسمى بقانون الطلب الذي ينطوي على أن الكمية المطلوبة من سلعة معينة تتغير بشكل عام عكسيًا مع تغير الثمن الذي تباع به في السوق، فتزيد بإنخفاضه وتنقص بإرتفاعه. وفي الحقيقة أن ثمن السلعة ليس هو العامل الوحيد الذي يؤثر على الكمية المطلوبة منها في السوق، وإنما هناك عدة عوامل تؤثر عليها مثل حجم الدخل وعدد المستهلكين والعادات والتقاليد وأثمان السلع الأخرى وغيرها من العوامل[2].

[1] – رحمان حسن الموسوي، الاقتصاد الزرراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الإردن- عمان، 2012، ص109

[2] – رحمان حسن الموسوي، الاقتصاد الزرراعي، مرجع سبق ذكره، ص110

جدول الطلب: Demand Schedule

إن الكمية المطلوبة من سلعة معينة تتغير بتغير السعر، فترتفع الكمية المطلوبة من السلعة عندما ينخفض السعر وتقل الكمية المطلوبة من السلعة إذا إرتفع السعر وجدول الطلب يصف الكميات المختلفة من السلعة المطلوبة عند مستويات مختلفة من الأسعار لهذه السلعة، ويمكن تصوير مثل هذه العلاقة بين الكميات التي تطلب من التفاح عند مستويات مختلفة من الأسعار وفق الجدول رقم (1)[1]

جدول رقم (1):جدول الطلب

السعر بالدينار العراقي للكليو الغرام الواحد	الكمية المطلوبة بالكيلو غرام
1000	1000
900	2000
800	3000
700	4000
600	5000
500	6000
400	7000
300	8000

العلاقة بين السعر وكمية التفاح المطلوبة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن قانون الطلب يظهر لدينا واضحًا، حيث العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر فعندما كان سعر الكيلو غرام الواحد من التفاح (1000) ألف دينار كانت الكمية المطلووبة منه (1000) ألف كغم وعندما إنخفض السعر إلى (900) تسعمائة دينار أصبحت الكمية المطلووبة (2000) ألفين كغم وهكذا كلما إنخفض السعر تزداد الكمية المطلوبة حتى وصلت إلى (8000) كغم عندما إنخفض السعر في أدنى ما وصل إليه إلى (300) دينار. فجدول الطلب يبين لنا الأثر الذي يتركه السعر على الكمية المطلوبة من سلعة معينة[2].

[1] – المرجع نفسه، ص110

[2] – المرجع نفسه، ص110

منحنى الطلب: DemandCurve

يمكن تمثيل جدول الطلب (التفاح) في صورة شكل بياني، ومنحنى الطلب يمثل المحور العمودي الذي يمثل الأسعار، والمحور الأفقي يمثل الميات المطلوبة، والشكل البياني رقم (1) يوضح صورة لمنحنى الطلب وفق البيانات الواردة في جدول الطلب رقم (1) لمادة التفاح.

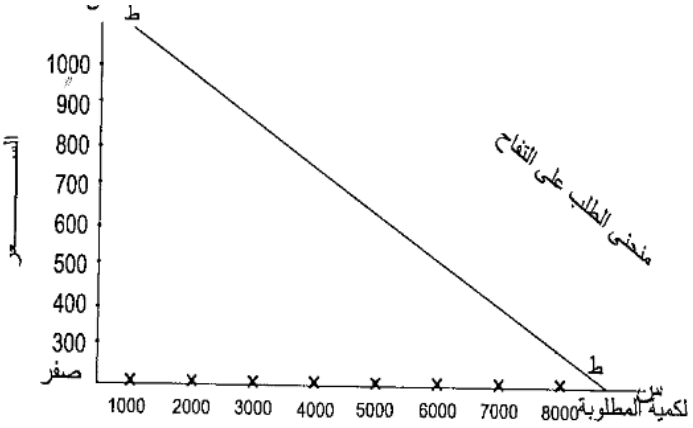

الشكل رقم 1 منحنى الطلب على التفاح

نلاحظ أن منحنى الطلب (ط،ط) يمثل في حقيقة الأمر جدول الطلب، لأنه يعكس العلاقة بين السعر وبين الكمية المطلوبة عند مختلف المستويات، ونرى أن منحنى الطلب المذكور ينحدر من الأعلى إلى الأسفل من الشمال إلى اليمين ومعنى ذلك أنه كلما إنخفض الثمن زادت الكمية المطلوبة وهذه ما يعرف إقتصاديًا (بتمدد الطلب)، وكلما إرتفع الثمن إنخفضت الكميات المطلوبة وهذا ما يعرف إقتصاديًا (بإنكماش الطلب)، إذن تمدد الطلب وإنكماشه يكون على نفس منحنى الطلب[1].

كما يلاحظ أيضًا على منحنى الطلب بأنه لا يتصل بالمحور العمودي أو الأفقي، يرجع ذلك إلى أنه لو إتصل بالمحور العمودي الذي يعبر عن الأسعار فهذا يعني أنه يوجد سعر للكمية مقداره صفر وهذا غير منطقي من الناحية الاقتصادية، كما أنه لو إتصل بالمحور الأفقي فهذا يعني أنه يمكن الحصول على كمية ما من السلع عند السعر (صفر) وهذا أيضًا غير منطقي الناحية الاقتصادية.

[1] – رحمان حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص111.

وتعد ظاهرة إنحدار منحنى الطلب إلى الأسفل وإلى الجهة اليمنى من الخصائص المميزة لمنحنى الطلب وهذه الظاهرة توصف أحياناً بأن منحنى الطلب ذو إنحدار سالب بسبب العوامل الرئيسة الآتية:

1-الإختلاف في دخول الأفراد:

حيث نلاحظ أن الدخول ليست متساوية بين الأفراد المستهلكين، فأصحاب الدخول العالية يميلون دائمًا إلى شراء جميع ما يرغبون من شرائه من السلع وبكميات كبيرة، أما أصحاب الدخول الواطئة وهم يشكلون النسبة الغالبة في المجتمع، فإن ميلهم لإقتناء الأشياء وشرائها من السلع يعتمد على أسعار تلك السلع، فكلما إنخفض دخل الفرد أو المجتمع إنخفضت الكميات التي يشترونها من السلع، وعلى ذلك فإن أي إنخفاض في سعر سلعة معينة فإنها ستكون في متناول أصحاب الدخول المنخفضة وكلما إنخفض السعر أكثر من قبل دخل السوق مشترون أكثر لهذه السلعة من أصحاب الدخول الأقل، وهكذا فإنه بشكل عام يمكن القول إنه كلما إنخفض سعر سلعة معينة كانت عملية الشراء أكثر من وحداتها، وترجع ضخامة الكميات المشتراة من السلع وإقتناؤها بسبب إنخفاض أسعارها وهذا ما يفسر لنا كيف أن منحنى الطلب منحدر إلى الأسفل وإلى اليمين.

2-الإختلاف في أذواق المستهلكين:

نلاحظ أن التباين في أذواق المستهلكين ينعكس على شراء السلع، وإختلافهم هذا يجعل لكل منهم درجة ميل نحو الحصول على السلع المختلفة، فإذا هناك سلعة ما تتناسب مع أذواق بعض الناس في شرائها، فإن هؤلاء يدفعون ثمنًا أعلى للحصول على وحدات منها، ولكن عندما تنخفض أسعار هذه السلعة فإن الأفراد الأقل رغبة في شرائها (نتيجة لإختلاف الأذواق) يقومون بشراءء وحدات نتيجة لإنخفاض السعر، فمثلاً لو فرضنا شخصان لهم دخل متساوٍ، أحدهما أكثر ميلاً لمشاهدة المسرح، فإذا كان ثمن التذكرة للدخول إلى المسرح (5000) خمسة آلاف دينار فإنه سيشاهد المسرحية، ولكن الشخص الآخر سوف يقوم بشراء التذكرة إذا إنخفض ثمنها إلى مبلغ (1000) ألف دينار، وبنفس الأسلوب يمكن تطبيق هذه الظاهرة على مختلف السلع.

3-قانون تناقص المنفعة Law of Utility Diminishing:

كلما زاد إستهلاك الشخص من وحدات سلعة معينة كلما إنخفضت المنفعة الحدية لهذه السلعة، ومن ثم فإن المستهلك لا يكون مستعدا لشراء وإستهلاك كميات أكبر من السلعة، إلا إذا إنخفض ثمنها، نظراً لتناقض منفعة الوحدات الإضافية من السلعة[1].

وعلى هذا الأساس فإن المستهلك لا يرى وسيلة لتبرير موقفه تجاه إقتناء المزيد من وحدات السلع التي يرى فيها تناقصًا مستمرًا في منافعها الحدية، إلا إذا إنخفض السعر، ومن هنا نشأت العلاقة العكسية بين السعر والكميات المطلوبة من السلعة التي تقضي بأن يكون منحنى الطلب منحدرًا إلى الأسفل وإلى جهة اليمين.

إلا أن وجود بعض الإستثناءات يجعل منحنى الطلب لا يتسم بتلك المواصفات أي لا تكون العلاقة بين الكمية المطلوبة والسعر بنفس الصورة التي تكلمنا عنها وإنها تأخذ صورة مغايرة تمامًا، بمعنى أنه إذا زاد سعر السلعة تزداد الكمية المطلوبة منها وهذه طبعًا في حالات شاذة ترجع إلى الأسباب الآتية:

- ✓ **ميل ورغبة المستهلك في التفاخر**: وهذا ما يطلق أحيانا على هذه السلع بسلع المباهاة تتمثل بالسيارات المجوهرات أو التحف والأثريات فإذا زاد سعرها تهافت بعض الناس على شرائها على إعتبارها سلعا لا يقدر على شرائها عامة الناس حيث تعكس هذه التصرفات سلوك هؤلاء الأفراد وتميزهم الاجتماعي أو رغبتهم في التفاخر أو التباهي.
- ✓ **توقعات المستهلك عن الأسعار**: يقوم بعض الأفراد بشراء كميات أكبر من السلع حتى في حالة ارتفاع أسعارها وذلك لتوقعاتهم بأن هناك تغييرًا يحدث في أسعار تلك السلع نحو الإرتفاع وهذا ما نراه في البورصات وبعض السلع النادرة.

4-تغير الطلب :Demand change

المقصود بتغير الطلب يعني زيادته أو نقصانه، فعندما يتغير أحد الظروف المحيطة بالطلب (العوامل المؤثرة في الطلب) التي تتضمن عدد المستهلكين، الدخل الذوق، أسعار السلع البديلة، سيؤدي ذلك إلى تغير في حالة الطلب وإما أن يكون هذا التغير بالزيادة أو بالنقصان. ونعني بزيادة الكميات المطلوبة من سلعة معينة وخلال مدة زمنية

[1] – رحمان حسن الموسوي، مرجع يبق ذكره، ص112.

معينة عما كانت عليه، مع بقاء الأسعار على حالها، وأما نقصان الطلب نعني به نقص الكميات المطلوبة من سلعة معينة وخلال مدة زمنية معينة عما كانت عليه مع بقاء الأسعار على حالها، وزيادة الطلب أو قلته ينتج عنها تغيير للعلاقة التي كانت قائمة بين الأسعار والكميات المطلوبة الأمر الذي يستدعي ظهور منحنى جديد أو جدول جديد للطلب يختلف عما كان عليه وفقًا للحالة الجديدة التي تعكس الطلب الجديد كما هو موضح في الجدول رقم (2)[1]

جدول رقم 2 جدول تغير في الطلب

السعر بالدينار	الكميات المطلوبة الأصلية (كغم)	زيادة الطلب (كغم)	نقصان الطلب (كغم)
1000	1000	1500	750
900	2000	3000	1500
800	3000	4500	2250
700	4000	6000	3000
600	5000	7500	3750
500	6000	9000	4500

المصدر:رحمان حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص114

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن العلاقة قد تغيرت بين الأسعار والكميات المطلوبة، فبعد أن كانت الكميات المطلوبة من التفاح (1000)كغم عند السعر (1000) ألف دينار (الطلب الأصلي) نرى أن الكمية المطلوبة أصبحت عند نفس السعر (1500) كغم أي زاد الطلب (500) كغم كما أنه عندما كان السعر (900) دينار كانت الكميات المطلوبة من التفاح (الطلب الأصلي) هي (2000) كغم بينما أصبحت تلك الكميات المطلوبة (3000) كغم بعد الزيادة التي حدثت في الطلب الجديد، وهكذا نجد أن الكميات المطلوبة من التفاح زادت عند كل مستوى من مستويات الأسعار عما كانت عليه، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي طرأت على ظروف الطلب مثل زيادة عدد المستهلكين للتفاح أو ارتفاع الدخول المستهلكين أو حدوث تغير في أذواق المستهلكين نحو الإقبال على السلعة أو حدوث ارتفاع في أسعار السلع الأخرى البديلة، مما أدى إلى زيادة الكميات المطلوبة من السلعة، هذا من ناحية زيادة الطلب، أما من حيث النقص في الكميات المطلوبة من التفاح عما كانت عليه أصلاً عند نفس المستوى من الأسعار، فبعد أن كان الطلب الأصلي لمادة التفاح عند (1000) دينار (1000) كغم أصبح (750) كغم وبعد أن كانت الكميات المطلوبة أصلاً عند السعر (900) كغم أصبح (750) كغم وبعد أن

[1] – رحمان حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص114.

كانت الكميات المطلوبة أصلاً عند السعر (900) دينار، (2000) كغم أصبحت (1500) كغم ....إلخ فإن هذا يعني أيضًا أن هناك تغيرات حدثت في ظروف الطلب مثل نقص عدد المستهلكين للتفاح أو نقص دخول المستهلكين أو تغيرت أذواق المستهلكين نحو سلع أخرى أو إنخفضت أسعار السلع البديلة مما أدى إلى نقصان الكميات المطلوبة الجديدة من التفاح عما كانت سابقًا. ويمكن تمثيل هذه الحالة بيانيًا في الشكل البياني رقم (2)

الشكل رقم 1أثر التغير في العوامل الأخرى على الطلب على التفاح

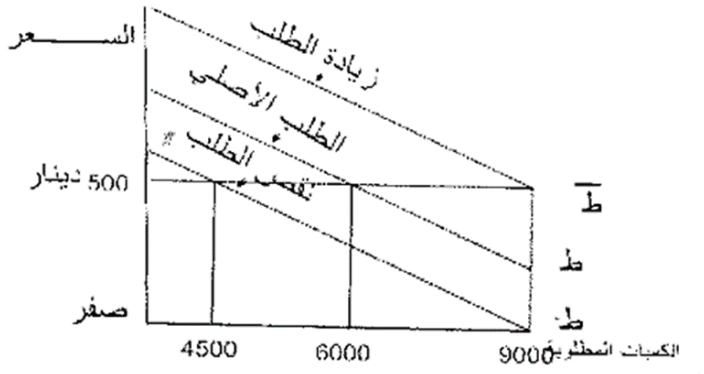

المصدر: رحمان حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص114

فنلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (2) يصور لنا منحنى الطلب الأصلي (ط) ومنحنى الطلب بعد الزيادة (طَ) ومنحنى الطلب بعد النقصان (طً) ويلاحظ أن زيادة الطلب تؤدي إلى إنتقال منحنى الطلب الأصلي إلى الأعلى وإلى اليمين، فبعد أن كان المنحنى الأصلي (ط) أصبح (طَ) أما نقصان الطلب فيؤدي إلى إنتقال منحنى الطلب.[1]

[1] – رحمان حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص115.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المطلب الأول: دراسات باللغة العربية.

الدراسة الاولى:

د/ بولحسان آيات الله – د/ بوقرة صلاح ، محددات الطلب على الواردات الجزائرية من المواد الغذائية 1990 – 2011 ، مجلة العلوم الانسانية بسكرة العدد 47 جامعة باتنة 1 . جوان 2017.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل أهم التغيرات المفسرة لسلوك الواردات الوطنية من المواد الغذائية وذلك لفترة 1990 – 2011 ، وقد تبين بعد عدة محاولات أن متغيرات الدخل ومستوى الإنتاج المحلي وكذلك سعر الصرف الفعلي الحقيقي هي المحددات الأنسب، وان الصياغة اللوغارتمية للتقدير هي الأفضل خلال فترة الدراسة، وقد تم تقدير دالة الطلب بإحصائيات سنوية وبالقيم الحقيقية وبأخذ عام 2001 كسنة الأساس لجميع المتغيرات، واستخدمت الطرق القياسية الحديثة في التقدير حيث تبين من خلال اختبار جذر الوحدة أفضلية إستخدام النموذج متجه الانحدار الذاتي، وقد إتضح من نتائج التحليل بإستخدام أداتي تجزئة التباين ودوال الاستجابة النبضية أن الدخل الوطني قادر على تلبية الاحتياجات المحلية من السلع الغذائية الأجنبية في المدى القصير أما في المدى الطويل فإن هذه القدرة تتلاشى، أما البديل المحلي أو مستوى ما ينتج محليا قد جاء منافيا للنظرية الاقتصادية عكس ما كان متوقع بالنسبة لسعر الصرف فلم يكن له تأثير على الواردات وهي النتيجة ذاتها التي توصلت إليها العديد من الدراسات خاصة المطبقة على الدول النامية.

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة اتضح أن السمة الأساسية لهياكل الواردات الجزائرية هي الأهمية البالغة للواردات من المواد الغذائية، بخاصة الحبوب، ما يجعل الجزائر في حالة من التبعية الواضحة للسوق العالمية ورهينة ما يحدث من تقلبات طبيعية أو سياسية أو إجتماعية في دول الإنتاج الكبير.

كما تبين أيضا أن الأدب الإقتصادي التجريبي قد حفل خلال الخمسين سنة الماضية بالعديد من الدراسات التي سعت إلى فهم المتغيرات المحددة لتدفقات التجارة الخارجية لا سيما في شقها المتعلق بالواردات، بإعتبارهاإستنزافا وامتصاصا للموارد المالية بالعملة الصعبة.

وبالنسبة لتقدير محددات الطلب على الواردات الغذائية في الجزائر، فقد اتضح بعد عدة محاولات أن متغيرات الدخل ومستوى الإنتاج المحلي وكذا سعر الصرف الفعلي الحقيقي هي المحددات الأنسب، وأن الصياغة التوغاريتمية للتقدير هي الأفضل خلال فترة الدراسة، كما تبين من خلال اختيار حذر الوحدة أفضلية إستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي، وقد اتضح من نتائج التحليل بإستخدام أدائي تجزئة التباين ودوال الاستجابة النضية أن الدخل الوطني هو أهم عامل محدد للواردات الجزائرية في المدى القصير، غير أن هذه الاستجابة تتراجع بشكل كبير جدا في الأجل الطويل، بما يعني أن الدخل الوطني قادر على تلبية الاحتياجات المحلية من السلع الأجنبية في المدى القصير، أما في المدى الطويل فإن هذه الفترة تتلاشى، أما البديل المحلي أو مستوى ما ينتج محليا فقد جاء مخالفا للنظرية الإقتصادية، وما كان متوقعا، في حين لم يكن لسعر الصرف تأثير على الواردات وهي النتيجة ذاتها التي توصلت إليها العديد من الدراسات خاصة المطبقة على الدول النامية.

الدراسة الثانية:

د/ خليل علي . لأ/ مدياني محمد نمذجت دالة الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2012، مجلة الحقيقة – 20– جامعة أدرار الجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على العوامل والسياسات التي تؤثر في حجم الواردات الجزائرية وكل من تركيبها السلع وتوزيعها الجغرافي وتستخدم الدراسة في سبيل تحقيق هذا الغرض بعض المقاييس الخاصة بالتركيز السلعي والجغرافي والأهمية النسبية وتحليل سياسات الاستيراد في الجزائر، كذلك يتم تقدير محددات الطلب علي إجمالي الواردات خلال الفترة 1970-2012 وذلك في إطار مفهوم التكامل المشترك تصحيح الخطأ. ولتحقيق ذلك تم دراسة استقرائية للسلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج بإستخدامإختبار ديكي فولر الموسع لتحديد رتبة تكامل كل سلسلة زمنية، بإستخدامإختبارجوهانسن تم التأكيد من تكاملها المتزامن بعد ما تبين إستقرار وتكامل كل سلسلة زمنية على حده من الدرجة الأولى، وبالتالي وجود علاقة توازنية في المدى البعيد بين الواردات والعوامل التي تؤثر فيها

وجود علاقة توازنية في المدى البعيد بين الواردات والعوامل التي تؤثر فيها. ولتقدير آثار هذه العوامل تم إستخدام نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد وقد بينت النتائج معنوية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية وإحتياطي الصرف الأجنبي ونسبة الصادرات للواردات. أوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر الدخل في الإقتصاد الوطني من خلال إستغلال كافة الموارد الاقتصادية المتاحة، وذلك من أجل تخفيف الإعتماد على الجباية البترولية، والتي تشكل مصدرا رئيسيا لتمويل الواردات. وفي إطار إتباع سياسة تجارية تهدف وتترجم مسار التنمية للأجلين القصير والطويل لابد من الأخذ في الإعتبار أثر متغير الدخل على الواردات نظرا لإهميته في الأجلين حيث من ناحية نجد أن جزء كبير منه ينفق على الواردات على حساب الإنتاج المحلي، ومن ناحية في حالة إنخفاض حصيلة الصادرات النفطية التي تعتمد عليها بشكل كبير قد يكون له أثار سلبية على ميزان المدفوعات كما أوصت الدراسة بتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في السوق الداخلية لمواجهة نظيراتها المستوردة من الخارج بتحسين الجودة والنوعية الى تكثيف الجهود الإنتاجية وخفض تكلفة الإنتاج.

نتائج الدراسة:

- تشغل الواردات أهمية خاصة بالاقتصاد الجزائري، حيث إرتفعت قيمة الواردات خلال الفترة 1970 – 2012 من 6205 مليون دج إلى أزيد من 3443 مليار دج وذلك بمعدل نمو سنوي قدره 13.43 % سنويا .
- إن سياسة الإحلال محل الواردات والاستراتجيات الصناعية المصاحبة لها لم تؤدي إلى خفض مطلق للواردات، وإنما عملت على تغيير تركيبها السلعي بحيث تحل الواردات من سلع التجهيز الصناعية ومواد نصف مصنعة محل الواردات من السلع الاستهلاكية .
- تزداد أهمية الواردات من الدول الأسيوية الغير عربية بشكل كبير، حيث إرتفعت الأهمية النسبية لها لأكثر من أربعة مرات خلال الفترة 1970-2012، ويرجع ذلك إلى نمو الطاقة التصديرية لها بشكل كبير خلال الفترة.

أظهر تقدير مرونات الطلب على الواردات الجزائرية نتائج تتفق مع ما توصل إليه عدد من الدراسات السابقة عن الواردات لدول أخرى من إنخفاض في المرونات السعرية مقارنة بالمروناتالدخلية حيث قدرت المرونة السعرية بـ(0.71 -)في الأجل القصير، بينما كان التقدير في الأجل الطويل غير معنوي.

- بينت نتائج التقدير ارتباط مستوى الواردات طرديا بمستوى الدخل الفردي، حيث أن مرونة الواردات بالنسبة للدخل الفردي قدرت بـ 1.67 و 1.02 في الأجلين القصير والطويل على التوالي/ مما يعني أن

برامج التنمية الاقتصادية للفترة الأخيرة لم تفلح بإحلال الناتج المحلي محل الواردات التي استمرت في التزايد مع ارتفاع مستويات الدخل، ويلاحظ إرتفاع المرونة الدخلية نتيجة لارتفاع الأسعار المحلية بسبب رفع الاعانات الإنتاجية تمهيدا لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وإرتفاع الأجور وتكاليف الإنتاج نتيجة لإحلال العمالة الونية محل العمالة الأجنبية.

الدراسة الثالثة:

د/ كروشة إيمان . أد/زايري بلقاسم دراسة قياسية للطلب على الواردات المنقولة بحرا الى الجزائر خلال 2000 – 2015، مجلة اقتصادية لشمال افريقاعدد 17 جامعة حسبة بن بوعلي – الشلف – الجزائر، جامعة وهران 2 سنة 2017.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أهم المحددات التي تؤثر على الطلب على الواردات المنقولة بحرا في الجزائر، باعتبارها تمثل أكثر من ثمن الواردات الكلية في الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة من 2000 إلى 2015، وذلك بتحليل العلاقة الموجودة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في (الانفتاح التجاري سعر الصرف،التضخم، رسوم الموانئ، احتياطات الصرف) وحجم الواردات المنقولة بحرا في الجزائر.

نتائج الدراسة:

إستهدفت هذه الدراسة التعرف على أهم المحددات التي تؤثر على الطلب على الواردات المنقولة بحرا في الجزائر، خلال فترة ما بين 2000 إلى 2015، ومن أهم النتائج التي يمكن الإشارة إليها هي أن النقل البحري يعتبر من أهم وسائل النقل التي تعتمد عليها الجزائر في مبادلاتها الخارجية، وأن تكاليف الموانئ لا تعتبر من العوامل التي تحد من حركة تنقل السلع المستوردة، جاءت النتائج غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية لكل من الانفتاح التجاري،التضخم، كما أوضحت الدراسة أن هناك علاقة قوية بين سعر الصرف وحجم الواردات المنقولة بحرا، حيث يعتبر أهم محددات للطلب على الواردات المنقولة بحرا في الجزائر، كما أكدت الدراسة النتائج عن أهمية ودور الاحتياطات الدولية كمحدد للواردات المنقولة بحرا للجزائر.

الدراسة الرابعة:

محمد عليمات، ابراهيم بظاينة ، أثر الصادرات الزراعية على الميزان التجاري الاردني،

Global Journl of Economics and business-Vol 4 ,No. 3, 2018,pp.361-371e-ISSN 2519-9293.p-USN2519-9285Available online qt http// WWW.REFAA.COM,. كلية الاقتصاد والعلوم الادارية – جامعة آل البيت – الاردن

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر الصادرات الزراعية على الميزان التجاري الأردني، وقد إستخدمت الدراسة نموذج الإنحدار الخطي البسيط لاختبار فرضية الدراسة وتم استخدام برنامج Evirws لتحليل بيانات السلاسل الزمنية لفترة (2007-2012) .

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للصادرات الزراعية على الميزان التجاري الأردني وذلك لأنه كلما زادت الصادرات الزراعية.

نتائج الدراسة:

1. وجودأثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للصادرات الزراعية على الميزان التجاري عند مستوى 0.05 وانتقاء الفرضية الصفرية بعدم وجود أثر للصادرات على الميزان التجاري الأدنى حيث أن زيادة 1% من الصادرات الزراعية مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الميزان التجاري 0.5314 % .
2. الصادرات الزراعية الأردنية غير قادرة على تغطية الواردات الزراعية وهذا يفسر حالة العجز المزمن في الميزان الزراعي الأردني، ويرجع السبب إلى إرتفاع المستوردات الزراعية وبخاصة الحبوب (قمح وشعير).

حيث لاحظنا من خلال فترة الدراسة أن حجم الصادرات الزراعية في عام 2007 كانت 4.4115 دينار وقد حققت زيادة طيلة فترة الدراسة وبلغت في عام 2012 (836932) دينار وهذا التطور نتيجة الاتفاقيات المبرمة والاهتمام بالقطاعات التصديرية أما المستوردات الزراعية فقد بلغت1321923 دينار عام 2007 وزادت بصورة ملحوظة حيث بلغت 2292443 في عام 2015 وهذا سبب إرتفاع العجز في الميزان الزراعي.

3. الدور المهم الذي تلعبه التجارة الخارجية والانفتاح على العالم الخارجي في التطور الحضاري والفكري مما أدى إلى تطور المشاريع الزراعية وقطاع التصدير ونجاح الأردن في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع العديد من الإتفاقيات التجارية والإستثمارية مع مجموعة من الدول العربية والأجنبية مما أدى إلى رفع القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية.

يقل العجز في الميزان التجاري وقد أوصت الدراسة على إزالة العوائق التي تقل من الإنتاج والتصدير والتشجيع على الاستثمار وجذب رؤوس الأموال من خلال إقامة مناطق حرة للإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية.

الدراسة الخامسة:

د/ عابد بن عابد العبدلي محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحح الخطأ مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي جامعة الازهر، العدد 32 – جامعة أم القرى –2017.

أهداف الدراسة:

استهدف الدراسة تقدير محددات الطلب على اجمالي واردات المملكة العربيةالسعودية خلال الفترة _(1960م-2005م) وذلك في إطار مفهوم التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، ولتحقيق ذلك تم التوصل إلى المحددات الرئيسية للواردات وهي الدخل والأسعار النسبية والاحتياطي الاجنبي. وقد تم تحليل خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج بإستخدام عدة اختبارات لتحديد رتبة تكامل كل سلسلة زمنية ومن ثم التحقق من تكاملها المشترك المشتركبإستخدام عدة إختبارات لاسيما إحتبار منهج تحليل الحدود (Bounds analyses) الذي قدمه (Pesaran al:2001) وقد كشفت نتائج هذه الاختبارات عن تكامل كل سلسلة زمنية على حدة من الدرجة الأولى كما كشفت عن وجود علاقة توازنية على المدى البعيد بين الواردات ومحدداتها، ولتقدير أثار المحددات قصيرة وطويلة المدى على الواردات، تم استخدام منهجين لتقدير نماذج تصحيح الخطأ وهما نموذج انجل وجر انجر ذي الخطوتين(Engel-Granger towstepmethod) ونموذج تصحيح الخطأ غير المفيد (UECM) .

وقد أوضحت نتائج التقدير معنوية أثر الدخل والأسعار النسبية والاحتياطي النقدي على الواردات، كما كشفت عن وجود علقة قصيرة وطويلة الأجل بين الواردات ومحدداتها، وعلى ضوء نتائج الطريقتين فإن الواردات تصحح من

اختلال توازنها في كل فترة سابقة ما بين (20.7 22.5%) بإتجاه قيمتها التوازنية، وتستغرق سرعة التعديل بإتجاه قيمتها التوازنية ما بين 2.9 إلى 2.2 سنوات، كما أوضحت النتائج انخفاض مرونة الواردات بالنسبة للأسعار النسبية والاحتياطي الأجنبي في المدى القصير والطويل بينما كانت مرنة بالنسبة للدخل في المدى الطويل، وعلى ضوء نتائج تقدير نماذج تصحيح الخطأ بإستخدام الطريقتين، فقد تراوحت مرونة الواردات بالنسبة للدخل في المدى القصير في مدى (0.5-0.6)بينما على المدى البعيد تراوحت بين (1.3-1.7) وبالنسبة للأسعار النسبية فقد تراوحت مرونتها في المدى القصير بين (0.20-0.30) وفي المدى البعيد لاحظنا تلاشي أثر الأسعار النسبية على الواردات ضمن نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، أما ضمن طريقة انجل وجر انجر فكانت بنحو (0.40)، وأخيرا بالنسبة للاحتياطي الاجنبي فقد تراوحت على المدى القصير في مدى (0.11-0.12) في حين على البعيد كانت في مدى (0.17-0.21).

نتائج الدراسة:

النفط في نمو وتطور والواردات من السبعينات خلال القرن الماضي حين تجاوز معد النفاذ أو احتراق الواردات للاقتصادي المحلي ما يقار 45% في عام 1985م، وقد أوضحت الدراسة خلال الفترة تركزا سلعيا في هيكل واردات المملكة لصالح بعض السلع المستوردة مثل الآلات والمعدات الكهربائية والمواد الغذائية، ومن ناحية أخرى بينت الدراسة أن قطاع الأعمال يستحوذ على النسبة الكبرى من الواردات على شكل مواد وسيطة ومواد رأسمالية، مما يشير إلى اعتماد القطاعات الإنتاجية على القطاع الخارجي، وعلى صعيد مصادر واردات المملكة، كشفت الدراسة عن تركز جغرافي لمصادر الواردات حيث يتضح أن اغلب وارداتها لا تزال تأتي من دول أوربا الغربية .

وبالنسبة لتقدير محددات الطلب على الواردات في المملكة العربية السعودية، اتضح بعد عدة محاولات أن متغير الدخل والأسعار النسبية والاحتياطي الأجنبي هي المحددات الأنسب لإجمالي الواردات، كما أن الصياغة الوغاريتمية للتقدير كانت الأفضل خلال فترة الدراسة(1960م-2005م) وقد تم إستخدام عدة اختبارات قياسية وهي (ADF) و (DF) و (PP) لفحص مدى سكون متغيرات النموذج، وكشفت نتائج الاختبارات عن سكون المتغيرات في الفروق الأول مما أكد على أن كل سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الاولى، ولتأكد من وجود علاقة توازنية بين المتغيرات على المدى البعيد تم استخدام عدد من اختبارات التكامل المشترك وهي طريقة انجل – جرانجر في الخطوتين ، واختبار التكامل المشترك بدلالة داريونوالسون (CRDW Test)، وطريقة جو هانسن – جسلس(Johansen-Juseliuscointegrqtion test)، تم اخيرا استخدام منهج تحليل الحدود

(Bondsanalysisprocedure) الحديثة ضمن اطار نموذج الانحدار الذاتي للفحوصات الموزعة (ARDL)، وقد كشفت أهم هذه الاختبارات عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج مما يدل على وجود علاقة توازنية على المدى البعيد لاسيما اختباري (جوهانسن) وطريقة منهج تحليل الحدود اللذين دلا على وجود تكامل مشترك فريد، أي بتحقق التكامل المشترك فقط عند انحدار الواردات على كل من الدخل والأسعار النسبية والاحتياطي الأجنبي، وعلى ضوء هذه الاختبارات، تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة (انجل-جرانجر) وكذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، وقد كشفت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام الطريقتين عن وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج، وباستخدام طريقة انجل و جرانجر(Engel-Granger tow stepmethod) تم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل ، واتضح أن الدخل أهم محددات الواردات في المدى القصير(0.5) والطويل (1.6)، يليه متغير الأسعار النسبية.

الدراسة السادسة:

أ/ كمال روابنة، تحرير التجارة الزراعية وآثارها على التنمية الزراعية بالجزائرمجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيذر بسكرة العدد 11 – جامعة باجي مختار عنابة – 2017.

أهداف الدراسة:

تحظى التجارة الخارجية باهتمام كبير لدى الاقتصاديين وذلك لمساهمتها الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية، ويشكل جانب الواردات من السلع والخدمات جزءا مهما من الاقتصاد المحلي وذلك لما يوفره من السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا، وتعد الواردات الزراعية جزءا مهما من الواردات الكلية نظرا للدور الذي تؤديه في سد حاجة السوق المحلية، فيما لا يسهم القطاع الزراعي في العراق إلا بنسبة محددة من الإنتاج في سد حاجة البلاد مما شجع على استيراد أنواع الفواكه والخضروات والحبوب الإستراتيجية وأنواع اللحوم البيضاء والحمراء. ومن اجل تحديد العوامل المؤثرة في الطلب على الواردات الزراعية تم تحليل العلاقة السببية (كرانجر) بين كمية الواردات الزراعية (IM) في العراق ومتغيرات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وأسعار الواردات الزراعية (PI) والاحتياطي الأجنبي (TR) وقد أشارت النتائج إلي أن أعلى نسبة إسهام للواردات الزراعية كانت عام 1995 وقد بلغت 27% وان الواردات الزراعية تسير بصورة متزايدة مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعكس العلاقة الطردية بين الدخل والطلب، فضلا عن وجود عجز في الميزان التجاري الزراعي إذ أن الواردات الزراعية قد فاقت الصادرات الزراعية خلال المدة 1990-

2010. كما أظهرت النتائج وجود سببية متجهة من الناتج المحلي الإجمالي إلى كمية الواردات الزراعية المطلوبة وكذلك وجود علاقة سببية متجهة من الواردات الزراعية إلى الاحتياطي الأجنبي وهذا يؤشر إمكانية وجود علاقة تكاملية مشتركة بينهم ومن ثم وجود علاقة توازنية طويلة الأمد.

نتائج الدراسة:

1. بلغت الأهمية النسبية للواردات الزراعية من الواردات الكلية خلال فترة التسعينات، على نسبة خلال 1995، حيث كانت 27% من الواردات الكلية ثم بدأت بالانخفاض لتسجل أعلى مستوى لها خلال سنة 0000لتبلغ 25% من الواردات الكلية ويعد عام 2003 فتح الحدود وفسح المجال للاستيراد بلغت أعلى نسبة للواردات الزراعية11 % عام 2009 وعندها ارتفعت الواردات الفلاحية بصورة سريعة جدا بسبب غياب الرقابة وفتح الحدود.
2. عجز الميزان التجاري الزراعي حيث أن الواردات الزراعية تفوق الصادرات الزراعية خلال المدة 1990-2010.
3. إن الواردات الزراعية في العراق تسير بصورة متزايدة مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، هناك علاقة طردية بين الدخل والطلب.
4. أشارت نتائج اختبارات الإستقراريةإلى أن متغيرات الناتج المحلي الإجمالي LCDP وأسعار الواردات الزراعية LPI وقيمة الواردات الزراعية LIM غيرة مستقرة المستوى مع الحد الثابت ولكنها مستقرة المستوى مع حد ثابت و اتجاه وعام ، وكانت مستقرة الفروق الأولى وهذا يعني أن متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، ومتغير LTR تبين أنه غير مستقر عند المستوى وعند الفرق الأول لكنه أصبح مستقرا وبمعنوية عالية بعد أخذ الفروق الثانية، وهذا يعني إمكانية وجود تكاملمشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل على الرغم من وجود تغير وعدم التوازن بين قيمها في الأجل القصير، حيث أن التكامل المشترك بين المتغيرات يتطلب ان يكون كل منها متكامل من الدرجة نفسها، ويتم ذلك من خلال التحقق من وجود التكامل المشترك Cointrgration بينها.
5. أشارت اختبارات العلاقة السببية لكرانجرإلى وجود علاقة سببية قصيرة الأجل متجهة من الناتج المحلي الإجمالي LCDPإلى كمية الواردات الزراعية المطلوب LIM وهناك علاقة سببية قصيرة الأمد معنوية متجهة من الواردات

الزراعية LIM على الاحتياطي الأجنبي LTR وهذا يؤشر إمكانية وجود علاقة تكاملية مشتركة بينهم ومن ثم وجود علاقة توازنية طويلة.

المطلب الثاني: دراسات باللغة الاجنبية.

الدراسة الاولى:

دانيال جبتنكوم ، محددات الصادرات الزراعية حالة الكاميرون، ورقة بحث AERC120 جامعة ياوندي 2002

أهداف الدراسة:

تبحث هذه الورقة في محددات ثلاث صادرات زراعية من الكاميرون بين عامي 1971/72 و 1996/1995، يتم تحديد وتقدير وظائف توريد الصادرات لمحاصيل التصدير الثلاثة المختارة: الكاكاو والبن والموز، تقديرات كمية تم الحصول عليها من إجراء تقدير المربعات الصغرى العادي (OLS) يشير إلى فيما يلي: استجابة العرض التصديري لجميع المحاصيل للتغيرات النسبية في الأسعار ايجابية، لكنها مهمة إلى حدها، يمكن أن يعزى هذا إلى طبيعة تقييد الأسعار الأسواق الدولية لهذه السلع، التغيرات في طبيعة شبكة الطرق.

تؤثر بشكل ايجابي على إمدادات الصادرات من الكاكاو والبن والموز . المزيد من الائتمان للمحاصيل للمصدرين تأثير كبير وايجابي على توريد الصادرات لجميع المحاصيل وبالمثل، فإن تأثير هطول الأمطار على نمو السلع الثلاثة ايجابي ولكن مهم فقط الكاكاو والقهوة والموز ، تظهر مدى التعديل الهيكلي.

التأثير الايجابي على المعروض من المحاصيل التصديرية للسياسات المنفذة تشير هذه النتائج إلى نتيجتين أولا: الحساسية الهامشية للمحاصيل تجاه التغييرات السببية في الأسعار تعني أن الحوافز السعرية ليست كافية لبل المطلوب توريد الصادرات من السلع الزراعية في الكاميرون.ثانيا: الحساسية الكبيرة من المحاصيل قيد النظر لتوافر الائتمان وتحسين الطريق الشبكات وتغيير السياسات المحددة المنفذة في إطار ASP

يعني ان محاولات زيادة المعروض من تصدير المحاصيل الزراعية في الكاميرون يجب أن تركز على هذه المتغيرات.

نتائج الدراسة:

حاولت هذه الدراسة تقييم محددات العرض التصديري لثلاثة زراعية المحاصيل في الكاميرون: الكاكاو والبن والموز، الأساس المنطقي هو أن الكاميرون باعتبارها متخذ الأسعار في سوق هذه المحاصيل، لديه طريقة واحدة فقط لزيادة عائدات التصدير وذلك عن طريق زيادة المعروض من الصادرات ، تظهر النتائج أن أسعار المنتجين وليس كذلك تعتبر أسعار التصدير مهمة للغاية في زيادة المعروض من تصدير الكاكاو والبن هو تعتبر أسعار التصدير مهمة بالنسبة للموز فقط (خاصة بسبب عدم وجود أسعار المنتجين) إن تحسين البنية التحتية للطرق سيكون له تأثير ايجابي على إمدادات الصادرات وبالمثل، فإن المزيد من الائتمان لمصدري المحاصيل سيسهل شراء المحاصيل من المزارعين وبالتالي زيادة الصادرات، تظهر SAP تأثيرا ايجابيا على السياسات المنفذة تحرير السوق، وإعادة هيكلة الأنشطة الإنتاجية و الأسعار التي يحددها السوق تتأثر إمدادات الصادرات أيضا بعوامل طبيعية مثل هطول الأمطار في حالة الكاكاو والقهوة.

دلالات هذه الدراسة هي أن أي محاولات لتحسين المعروض من الصادرات يجب أن تركز المحاصيل الزراعية في الكاميرون على ما يلي: السماح للمزارعين بالحصول على مكافئة مرضية على جهودهم، توفير المزيد من الائتمان للمصدرين (هذه الإرادة بشكل متزايد على المبادرة الشخصية للمصدرين منذ أن الحكومة الانفصال عن القطاع ، و لا ينبغي أن يكون صعبا للغاية لان هذه قصيرة الأجل قروض)، تحسين شبكة اطرق لتسهيل نقل المحاصيل إلى ميناء الخروج ومواصلة تحرير قطاع الصادرات الزراعية الفرعي نظرا للتحرير الكامل للقطاع الفرعي لمحاصيل التصدير، فإن قيود تمت إزالة السوق الدولية، ومن المتوقع أن تلعب الأسعار دورا أكثر أهمية فيما يتعلق بسوق الموز على وجه الخصوص، فإن الكاميرون تنتج بالفعل في الوقت الحالي أكثر من الحصة المخصصة في سوق الاتحاد الأوروبي المحمي، أدت حرب الموز إلى خسارة من الامتيازات التي تضع بها دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي في سوق الاتحاد الأوروبي،تم في الوقت الحاضر، بن يتمكن الموز الكاميروني من منافسة تلك الموجودة في أمريكا اللاتينية التي يتم إنتاجها بتكلفة أقل بكثير (245 دولارا أمريكيا للطن مقابل 354 دولارا أمريكيا للطن موز كاميروني) يبدو أن الأولوية الآن هي إيجاد طرق لتقليل تكلفة إنتاج الموز لتكون قادرة على المنافسة، يجب أن يسمح هذا للكاميرون بالتغلب أسواق جديدة أو للمنافسة بفعالية في السوق التقليدية (الاتحاد الأوروبي) في حالة تفتح حرب الموز هذه السوق لموز أمريكا اللاتينية.

الآثار المترتبة على ذلك هي أن آفاق السوق بالنسبة للموز محدودة للغاية، على الغم من ذلك آفاقها الأفضل من حيث الأسعار مقارنة بأسعار الكاكاو والبن ، الكاميرون تنتج بالفعل أكثر من حصتها في الاتحاد الأوروبي، والتكلفة العالية الحالية للإنتاج لايسهل فتح أسواق جديدة، لذلك قد لايزال يتعين على الكاميرون الاعتماد على الكاكاو والقهوة على المدى القصير والمتوسط في الجزء الأساسي منه عائدات الصادرات الزراعية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات الزراعية في الجزائر1990-2019

تمهيد:

سنقوم من خلال هذا الفصل إعطاء هذه الدراسة جانبها التطبيقي مستعينين بالاقتصاد القياسي باعتباره أحد فرع علم الاقتصاد الذي يهتم أساسا بقياس وتحليل الظواهر الاقتصادية مستعينا بالنظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية بهدف تحليل واختبار النظريات الاقتصادية.

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى تقدير نموذج قياسيين واعتمدنا في اختيار متغيرات الدراسة بالدرجة الأولى على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، يمثل النموذج محدادت الواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2019.

المبحث الأول: الواردات الزراعية والغذائية في الجزائر

تشكل الواردات الغذائية نسبة معتبرة من الواردات الجزائرية، نظرا لإستيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية خاصة المواد ذات الإستهلاك الواسع كالحبوب والحليب،...الخ.

المطلب الأول : الواردات الغذائية الكلية

سنعرض واردات الغذاء بصورة مجملة وكذا نسبتها من الواردات الكلية ، كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (13.1) : الواردات الغذائية والزراعية في الجزائر من سنة 2000 الى سنة 2018

الوحدة : مليون دولار

جدول رقم 3 الواردات الغذائية والزراعية في الجزائر من سنة 2000 الى سنة 2018

السنوات	المواد الغذائية (1)	المنتجات الزراعية	مجموع الواردات الكلية (2)	%الواردات الغذائية من الواردات الكلية(2/1)
2000	2415	85	9173	26.32
2001	2395	155	9940	24.09
2002	2740	148	12009	22.81
2003	2678	129	13534	19.78
2004	3597	173	18308	19.64
2005	3587	160	20357	17.62
2006	3800	96	21456	17.71
2007	4954	146	27631	17.93
2008	7813	174	39479	19.79
2009	5863	233	39294	14.92

2010	6058	341	40473	14.99
2011	9850	387	47247	20.85
2012	9022	330	50376	17.90
2013	9580	580	55028	17.40
2014	11005	658	58580	18.79
2015	9314	663	51702	18.01
2016	8223	503	70894	6417
2017	8438	611	46059	18.31
2018	8573	563	46197	18.55

Source : http://www.douane.gov.dz/Quelles%20statiques%20a%20votre%20service.html

نلاحظ أن قيمة واردات الأغذية بجميع أنواعها في تزايد مستمر الى أن بلغت 11005 مليون دولار سنة 2014 وهي أعلى قيمة مسجلة لتأتي بعدها سنة 2011 بـ 9850 مليون دولار ، أي زادت قيمة الواردات الغذائية بمعدل 254.98 بالمائة من سنة 2000 الى سنة 2018 وهي زيادة جد كبيرة تعكس وضع الجزائر إن صح التعبير

وهذا ما يؤكد أن الجزائر بلد تابع غذائيا للخارج وعاجز عن توفير غذائه محليا ، خاصة فيما يخص المواد الغذائية الأساسية والمتمثلة في الحبوب ، الحليب والسكر والزيوت النباتية التي تحتل الصدارة من حيث الواردات بالرغم من الجهود المبذولة ، ومما عمق وزاد من قيمة الواردات هو إرتفاع أسعار الأغذية في الأسواق العالمية خاصة منذ سنة 2007 وسنة 2008 مما تسبب في الأزمة العالمية للغذاء والتي كان سببها الرئيسي إرتفاع أسعار السلع الغذائية ثم أزمة الغذاء سنة 2011 (وهذا ما سنتطرق اليه في الفصل الثاني بأكثر تفصيل).

إلا أن سنتي 2015و2016 سجلتا تراجعا طفيفا في قيمة الواردات الغذائية ، على التوالي : 9314 مليون دولار و 8224 مليون دولار ، لتعاود الإرتفاع خلال سنتي 2017و2018 ، غير أنها تبقى مرتفعة بجميع المقاييس برغم جهود الدولة في الحد من فاتورة الواردات.

الأنتاج الزراعي بنوعيه إرتفع معدل إنتاجه خاصة بعد تبني الدولة لسياسات وبرامج فلاحية منذ سنة 2000 ، وذلك محاولة منها للقضاء أو التقليل من التبعية الغذائية للخارج ، إلا أن إستمرارالإرتفاع في قيمة الواردات الغذائية بقي على حاله ، ما يفسر فشل هذه السياسات والبرامج ، فمثلا فيما يخص مادة القمح الاعتماد على الاستيراد فاق نسبة 60 بالمائه لتغطية عجز الانتاج المحلي ، بالرغم من الزيادة في الانتاج إلا أنه لا يغطي الطلب المحلي ، ويرجع ذلك أساسا الى أن نسبة نمو الإنتاج تعتبر بطيئة اذا ما قورنت بنسبة النمو السكاني السريعة وبالتالي زيادة عدد طالبي الغذاء.

أما فيما يخص مجموعة المنتجات الزراعية فسجلت هي الأخرى إرتفاعا متذبذبا من سنة لأخرى ، ففي سنة 2000 بلغت الواردات 85 مليون دولار لترتفع الى 663 مليون دولار سنة 2015 أي ما يمثل 680 بالمائه ، تليها سنة 2014 بـ 658 مليون دولار ، أما بالنسبة لسنة 2018 فسجلت إنخفاضا15.08 بالمائه مقارنة بسنة 2014 .

تحتل الواردات الغذائية غالبا المرتبة الثانية والثالثة بالنسبة لجملة الواردات الجزائرية ، وتتأرجح نسبها بين الارتفاع والانخفاض لكن السمة الغالبة هي الارتفاع ، أعلى نسبة كانت سنة 2000 بـ 26.32 بالمائه تأتي بعدها سنة 2001 بـ 24.09 بالمائه ، لتستقر في نسبة 17 بالمائه معظم السنوات باستثناء سنتي 2014و2015 سجلت ارتفاعا على التوالي : 18.79 بالمائه و 18.01 بالمائه ، ثم انخفضت سنة 2016 لتعاود الارتفاع سنتي 2017و2018 ، أما أدنى نسبة فسجلت سنة 2009 بـ 14.92 بالمائه وسنة 2010 بـ 14.99 بالمائه ، ويمكن إرجاع أهم أسباب الانخفاض إلى أن الجزائر حققت في هذه السنة زيادة كبيرة في كمية إنتاج الحبوب الشتوية التي بلغت 61.227.000 قنطار ما أثر على قيمة واردات الحبوب خاصة القمح بنوعيه الصلب واللين.

في سنة 2005 نجد في المرتبة الثالثة مجموعة المواد الغذائية ،(المزروعات 39 بالمائه ، الألبان ومشتقاتها 21 بالمائه ، السكر 8 بالمائه ، اللحوم 6 بالمائه والقهوة والشاي 4 بالمائه) بمبلغ قدره 3.587 مليار دولار أي 17.81 بالمائه من مجموع الواردات لسنة 2005 ، مقارنة بـ 3.597 مليار سنة 2004 دولار بانخفاض طفيف قدره 0.75. بالمائه[1] .

أما سنة 2006 احتلت واردات المواد الغذائية المرتبة الثالثة بقيمة تقدر بـ 3.800 مليار دولار أمريكي أي 17.52 بالمائه من مجموع الواردات لسنة 2006 بينما بلغت 3.587 مليار دولار خلال 2005 بزيادة ضئيلة بلغت 5.93 بالمائه ، تتعلق بالسميد والدقيق 1.227 مليار دولار ، الحليب والمنتجات البنية 655 مليون دولار ، السكر 420 مليةن دولار ، البن والشاي 167 مليون دولار ، اللحوم 153 مليون دولار والحبوب الجافة وغير ذلك 137 مليون دولار [(2)].

أما بالنسبة لسنة 2007 شغلت المواد الغذائية المرتبة الثالثة من المجموع الكلي للواردات بمبلغ 2.260 مليار دولار ما يمثل نسبة 17.80 بالمائه من مجموع الواردات للسداسي الأول لسنة 2007 ، مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته

[1] احصائيات التجارة الخارجية، وزارة التجارة الجزائرية سنة 2005،ص2.

http://mincommerce.gof.dz/fichiers/tigaraarkam.pdf

[2] احصائيات التجارة الخارجية، وزارة التجارة الجزائرية، 2006، ص1.

http://mincommerce.gof.dz/fichiers/arab/fichiers/stat06ar.pdf

20.99 بالمائه مقارنة مع سنة 2006 التي بلغت ما قيمته 1.868 مليار دولار ، وتتمثل واردات المواد الغذائية لسنة 2007 في [1].

. الحبوب 917.10 مليون دولار .

. الحليب ومشتقاته 498.81 مليون دولار .

. البقول الجافة 94.23 مليون دولار .

. اللحوم 71.59 مليون دولار .

في حين بلغت قيمة الواردات من المنتجات الغذائية خلال السداسي الأول من سنة 2008 مبلغ 3.79 مليار أي بنسبة 21.17 بالمائه من الحجم الإجمالي ، حيث سجلت أهم المنتوجات التابعة لها ارتفاعا قدر بمبلغ 1.49 مليار دولار 64.41 بالمائه .

تتمثل أهم هذه المنتجات فيمايلي[2]:

جدول رقم (4) : الواردات الغذائية خلال السداسي الأول لكل من سنة 2007 وسنة 2008

	السداسي الأول لسنة 2007		السداسي الأول لسنة 2008		
أهم المنتوجات	القيمة مليون دولار	الهيكل(%)	القيمة مليون دولار	الهيكل(%)	التطور (%)
الحبوب والسميد	910.04	39.46	1907.5	50.29	109.53
الحليب ومشتقاته	499.42	21.64	740.77	19.53	48.38
السكر والسكريات	233.99	10.14	206.08	5.43	-11.93
القهوة والشاي	136.39	5.91	159.08	4.19	16.64
الحبوب الجافة	96.31	4.17	143.85	3.79	49.36
اللحوم	72	3.12	75.60	1.99	5.00
المجموع الجزئي	1948.33	84.45	3232.93	85.23	65.93
المجموع الإجمالي	2307	100	3739	100	64.41

المصدر : إحصائيات وزارة التجارة الجزائرية ، 2008.

[1] وزارة التجارة؛ المديرية العامة للتجارة الخارجية، حوصلة اجمالية حول الاحصائيات التجارة خلال السداسي الاول سنة2007،ص2.
http://mincommerce.gof.dz/fichiers/arab/fichiers/gcomextr07.pdf

[2] احصائيات التجارة الخارجية، خلال السداسي الاول من 2008،ص6-7..
http://mincommerce.gof.dz/fichiers/arab/fichiers/stat1sem08.pdf

إذا تبقى الجزائر رهينة السوق الدولية وتعاني من تبعية كبيرة وهو ما يكشف عنه الارتفاع القياسي لوارداتها من المواد الغذائية التي قدرت بـ 7167 مليار دولار سنة 2008 مقابل 4959 مليار دولار سنة 2007 بنسبة زيادة بلغت 44.55 بالمائه ، وتأتي الحبوب على رأس القائمة بـ 3967 مليار دولار سنة 2008 مقابل 1977 مليار دولار عام 2007 بزيادة بلغت 100.65 بالمائه ، فيما بلغت فاتورة استيراد السكر 4386 مليون دولار مقابل 4284 مليون دولار سنة 2007 وهذا بزيادة قدرت بـ 2.38 بالمائه .

أظهرت الأرقام المقدمة من طرف المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات تراجعا معتبرا لفاتورة واردات المواد الغذائية الأساسية خلال السداسي الأول من سنة 2009 ، فقد سجلت انخفاضا بنسبة . 54.24 بالمائه خلال شهر جويلية 2009 ، فاتورة الحبوب والطحين والدقيق 173 مليون دولار مقابل 408 مليون دولار سنة 2009 مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة . 57.6 بالمائه ، أما فاتورة السكر فسجلت هي الأخرى تراجعا بنسبة . 56.52 بالمائه بما أنها انتقلت إلى 20 مليون دولار مقابل 46 مليون دولار خلال نفس الفترة ، كما تراجعت فاتورة الحبوب الجافة بنسبة 38.46 بالمائة والبن والشاي بتراجع قدر بـ 29.41 بالمائه كما انخفضت واردات اللحوام بـ 22.22 بالمائه[1].

كما انخفضت الواردات الغذائية الجزائرية خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2010 بـ .4.13 بالمائه منتقلة إلى 441 مليار دولار مقابل 460 مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة الماضية [2] .

ارتفعت الواردات الجزائرية خلال الثلاثي الأول من سنة 2011 ، حيث سجلت مواد التجهيز اكبر نسبة ارتفاع بـ 44.44 بالمائه بقيمة 104 مليون دولار ثم فئة المواد الغذائية بـ 41.04 بالمائه أي بقيمة 646 مليون دولار (القيمة الإجمالية 2.22 مليار دولار) ، باستثناء البقول الجافة التي سجلت انخفاضا طفيفا . 0.2 بالمائه بحيث بلغت 93.58 مليون دولار ، الحليب ومشتقاته 89.06 بالمائه بقيمة 404.66 مليون دولار ثم الحبوب والدقيق والطحين 64.04 بالمائه أي 857.79 مليون دولار واللحوم 51.85 بالمائه أي 42.38 مليون دولار ، كما عرفت مجموعة القهوة والشاي ارتفاعا بنسبة 11.67 بالمائه لتبلغ 68.23 مليون دولار والسكر والمواد السكرية 10.22 بالمائه لتبلغ 273.8 مليون دولار [3] .

[1] احصائيات التجارة الخارجية للسداسي الاول لسنة2009.

http://mincommerce.gof.dz/fichiers/arab/fichiers09/statsem09ar.pdf

[2] التجارة الخارجية: انخفاض الواردات خلال الاشهر التسعة الاولى لسنة 2010.

http://mincommerce.gof.dz/fichiers/arab/fichiers10/cnisar1010.pdf

[3] احصائيات التجارة الخارجية للثلاثي الاول لسنة2011.

http://mincommerce.gof.dz/fichiers/arab/fichiers11/stat1trmstr11ar.pdf

يجب الإشارة إلى أن ارتفاع قيمة الواردات من المواد الغذائية لا يمكن إرجاعه إلى ارتفاع الكمية فقط ، بل يوجد عامل آخر ساهم في ارتفاع قيمة الواردات الغذائية وهو ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية ، فأسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية مرتفع خاصة بعض المواد الغذائية ; كالحبوب ، السكر والزيت ... الخ ، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني بأكثر تفصل .

وفي سياق متصل صرح وزير الفلاحة والتنمية الريفية أن واردات بلادنا تتشكل أساسا من أربع مواد هي القمح بنوعيه والزيوت والحليب والسكر ، مؤكدا في هذا الصدد أن حجم استيراد مادة القمح قد عرف انخفاضا محسوسا بالنسبة للقمح الصلب واستقرارا بالنسبة للقمح اللين غير أن فاتورة الاستيراد تبقى مرتفعة " نظرا للارتفاع غير المسبوق لأسعارها على مستوى السوق الدولية " ، وأوضح وزير الفلاحة والتنمية الريفية أن القمح الصلب ارتفع بنسبة 350 بالمائه والقمح اللين بـ 200 بالمائه والحليب بـ 285 بالمائه ، للتذكير فإن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لسنة 2000 اعتمد 4 مرات في برامج أربع حكومات متعاقبة إضافة إلى الاستفادة من التأطير النوعي المتوفر على مستوى 14 معهد متخصصا و 13 معهد للتكوين تابعة لقطاع الفلاحة ، والاستفادة من خبرة بعض المنظمات الجهوية والدولية المتخصصة.

المطلب الثاني : واقع واردات المواد الغذائية الأساسية

في هذا الفرع سوف نركز على واردات المواد الغذائية والأساسية نظرا لكونها تحتل القسم الأكبر من قيمة الواردات الغذائية .

1- واردات الحبوب

تتصدر واردات الحبوب قائمة واردات الأغذية وتأتي في مقدمتها مادة القمح ، وفي الجدول الموالي نبين قيمة واردات الحبوب.

جدول رقم (5) : واردات الحبوب خلال الفترة 2005 . 2016

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الحبوب	القمح	الذرة	الشعير
2005	1436.87	1031.64	344.27	23.68
2006	1472.97	1070.55	337.79	22.96
2007	1866.02	1283.60	517.40	13.21
2008	3967.39	3124.97	655.05	91.05
2009	2325.14	1834.35	407.47	28.51
2010	1816.44	1186.87	524.35	41.00
2011	1816	1187	524.4	41.0

2012	3260.4	2129.5	942.1	113.9
2013	2531.56	1701.92	666.84	98.30
2014	3167.98	2060.64	848.82	170.77
2015	3523.76	2406.01	876.13	165.31
2016	2806.6	1783.2	765.3	165.3

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ، المجلد 31،32،33،34،35،36،37

يحتل القمح أكبر حصة في جملة واردات الحبوب ، حيث تخصص مبالغ ضخمة لاستيراده وسجلت أعلى قيمة سنة 2008 بـ 3124.97 مليون دولار تلتها سنة 2015 بـ 2406.01 مليون دولار ثم سنة 2012 بـ 2129.5 مليون دولار ، أما أدنى قيمة فسجلت سنة 2005 بـ 1031.64 مليون دولار ، ثم سنة 2006 بـ 1070.55 مليون دولار ، وبعدما سجلت بعض الانخفاض خلال السنوات 2009 . 2011 عاودت الارتفاع سنة 2012 حيث بلغت قيمة 2129.5 مليون دولار أي بمعدل زيادة قدر بـ 79.40 بالمائه مقارنة بسنة 2011 ، لتعاود الانخفاض سنة 2013 بمعدل . 20.07 بالمائه ، لتستمر في الارتفاع لتصل إلى 2406.01 مليون دولار سنة 2015 بزيادة قدرها 41.37 بالمائه .

أما الذرة فتكاد الجزائر تستوردها بنسبة مائه بالمائه ، نظرا لقلة زراعتها والملاحظ من الجدول أن قيمتها مرتفعة نسبيا حيث بلغت 876.13 مليون دولار سنة 2015 ثم تأتي بعدها سنة 2014 بـ 848.82 مليون دولار وهذا بارتفاع قدر بـ 159.37 بالمائه و 151.28 بالمائه على التوالي ، مقارنة بسنة 2006 والتي حققت أدني قيمة بـ 337.79 مليون دولار لتأتي بعدها سنة 2005 بـ 344.27 مليون دولار .

فيما يخص الشعير يعتبر الأفضل في مجموعة الحبوب وذلك لأن كميات إنتاجه مرتفعة ، لذا الجزائر تستورده بكميات أقل نسبيا مقارنة بالقمح بنوعيه الصلب واللين ، ومع هذا فالنلاحظ أن قيمة الاستيراد في تزايد من سنة لأخرى فبعدما سجل 13.21 مليون دولار سنة 2007 قفز إلى 91.05 مليون دولار بزيادة قدرت بـ 589.25 بالمائه ، وواصل في التزايد حتى بلغت فاتورة استيراده 170.77 مليون دولار سنة 2014 لتأتي بعدها سنة 2015 بـ 165 ، 31 مليون دولار .

استوردت الجزائر خلال السبعينيات من القرن الماضي ما يقارب 17 مليون قنطار سنويا من الحبوب ، وارتفعت هذه الكمية إلى أكثر من 44 مليون قنطار خلال عقد الثمانينات وتجاوزت 55 مليون قنطار أثناء التسعينيات وعرفت بعدها انخفاضا محسوسا خلال السنوات الموالية ، فبعد أن كانت الكمية المستوردة من الحبوب سنة 1999 تعادل 78 مليون قنطار انخفضت إلى 66 مليون قنطار سنة 2001 ، وقد يرجع هذا الانخفاض إلى

النتائج المرضية التي حققتها الزراعة منذ الشروع في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ، فخلال الفترة 2005-2009 بلغ متوسط الكمية المستوردة 78 مليون قنطار وتجاوز 80 مليون قنطار سنة 2012.[1]

أما القمح ارتفعت وارداته من 14.75 مليون قنطار خلال عشرية السبعينيات إلى 41.6 مليون قنطار أثناء الثمانينات، وخلال الفترة 2005-2009 سجل متوسطه أكثر من 54 مليون قنطار ، وعرفت سنة 2013 تسجيل ما يقارب 63 مليون قنطار وارتفعت الواردات إلى 74 مليون قنطار سنة 2014 [2].

وإذ ما بحثنا عن أسباب هذا العجز في الإنتاج المحلي-رغم تحسنه- لوجدنا عدة أسباب تقف وراء ذلك ، نذكر أهمها:

- اعتماد الزراعة الجزائرية على الأمطار التي تتسم بتذبذب تساقطها ، وصعوبة التنبؤ بكمياتها ،كما تتعرض المحاصيل الزراعية لمختلف التغيرات الطبيعية من صقيع ، جفاف ، تصحر ، فيضانات ;
- ضعف المساحة المروية المخصصة للحبوب ;
- تلف بعض المحاصيل بسبب قلة صوانع تجميع وتخزين الحبوب وخاصة مادة القمح ;
- العامل السكاني الذي سجل تزايد كبيرا وهذا يعني تزايد الطلب على الغذاء خاصة الحبوب التي تشكل الغذاء الأساسي للجزائريين خاصة ذوي الدخل المحدود بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الحيوانية والبقول والخضر والفواكه .

كما يكشف تطور سوق القمح العالمي على مدى الخمسين سنة الماضية على أربع حقائق رئيسية تتمثل في :

- ✓ أولا يتعلق الأمر بالطلب العالمي أي الاستهلاك ، والذي يتجه صعودا نتيجة للعوامل الهيكلية (النمو الديموغرافي ، القوة الشرائية للبلدان المستوردة) .
- ✓ العنصر الثاني متعلق بالظروف المناخية التي تؤثر على الإنتاج وأحجام التداول غير المباشرة في الأسواق ، ووفقا للخبراء وتقارير المجلس الدولي للقمح سوق القمح شديد الحساسية للمناخ .
- ✓ حالة إغلاق الأسهم على نطاق عالمي ، مؤشر آخر في تحديد الأسعار العالمية وتطور مستواها في تأثير تنازلي أو تصعدي على الأسعار العالمية .
- ✓ أخيرا إن التمويل المتزايد لأسواق القمح العالمي عنصر رئيسي في الميزانية العمومية للقمح العالمي ، تفعيل سياسات التحرير عن طريق الالتزام بقواعد التجارة العالمية ، أدت في كثير من الأحيان إلى اعتماد تدابير إلغاء والتخلي عن أدوات تنظيم السوق لصالح الأسواق الافتراضية أو بورصات السلع الأساسية ، حيث

[1] علي بوخالفة، المشكلة الغذائية في الجزائر بين التبعية ورهانات تحقيق الامن الغذائي، مجلة الاحياء، المجلد 16، العدد 1، جامعة باتنة، الجزائر، 1 ديسمبر2016، ص199.

[2] المرجع نفسه ص200..

تسبب التدخل الهائل للمضاربين في أسواق العقود الآجلة من الأزمة الغذائية العالمية سنتي 2007-2008 وبهذا أصبحت الأسواق أكثر تعقيدا .

2- واردات السكر، الزيوت النباتية والحليب

يعتبر كل من السكر، الزيوت النباتية والحليب من مجموعة المواد الغذائية الأساسية والتي تستوردها الجزائر بكميات كبيرة، والجدول الموالي يوضح قيمة وارداتها خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2016:

جدول رقم6:واردات السكر ، الزيوت النباتية والحليب خلال الفترة 2005-2016

الوحدة : مليون دولار

البيان	السكر	الزيوت النباتية	الحليب
2005	283.18	331.20	739.36
2006	426.58	401.79	706.79
2007	428.45	507.02	1062.50
2008	426.08	906.25	1293.05
2009	558.17	593.79	858.22
2010	654.69	603.77	858.22
2011	654.7	602.7	862.00
2012	980.3	923.9	1261.2
2013	730.89	713.90	920.95
2014	859.75	617.78	1769.97
2015	717.49	801.40	1168.59
2016	880.5	922.7	976.5

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ، المجلد 31،32،33،34،35،36،37.

إن الجزائر تعتمد اعتمادا كليا على استيراد السكر (السكر الخام) ، فنسبة الاكتفاء الذاتي منه صفر وهذا ما يفسر الزيادات المسجلة في فاتورة استيراده ، إذ سجلت زيادات مضطربة تميل للارتفاع خاصة من سنة 2005 إلى سنة 2012 حيث سجلت سنة 2012 حوالي 980.3 مليون دولار بعدما كانت 283.18 مليون دولار سنة 2005 وهذا بزيادة قدرت بـ 246.17 بالمائه ، أما في سنة 2013 فسجلت انخفاضا بـ 25.44 بالمائه مقارنة بسنة 2012 ، مع ذلك تضل قيمة استيراد السكر مرتفعة ففي سنة 2014 بلغت 859.75 مليون دولار .نفس الحال بالنسبة للزيوت النباتية (تشمل كل من : زيت فول الصويا ، زيت بذرة القطن ، زيت الفول السوداني ، زيت الزيتون ، زيت السمسم ، زيت الذرة ، زيت بذرة الكنتان ، زيت زهرة الشمس المرغرين) فالجزائر تعتمد اعتمادا يكاد يطون كليا على إستيرادها وبطبيعة الحال هذا ما يفسر ارتفاع قيمة فاتورة استيرادها بالرغم من تسجيلها ارتفاعا تارة وانخفاضا تارة أخرى ، فأعلى قيمة سجلت سنة 2012 بـ 923.9 مليون دولار ثم سنة 2008 بـ 906.25 مليون دولار وهذا راجع لارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية بسبب أزمة الغذاء والتي يعد ارتفاع الأسعار أحد أهم أسباب

نشوئها ، وعليه زادت قيمة استيراد الزيوت النباتية بمعدل 181.67 بالمائه من سنة 2005 إلى سنة 2012 ، وسجلت انخفاضا طفيفا خلال سنتي 2013 و 2014 ، لتعاود الارتفاع سنة 2015 بمعدل قدره 29.72 بالمائه مقارنة بالسنة السابقة .

يعتبر الحليب مادة إستراتيجية وغذاء أساسيا للجزائريين إذ يستهلك على نطاق واسع ، وهو الآخر تعتمد الجزائر على استيراده لتغطية العجز المحلي في إنتاجه تلبية لحاجات المستهلكين المتزايدة منه ، ومن الجدول نلاحظ أن القيمة مرتفعة جدا حيث وصلت لـ1769.97 مليون دولار سنة 2014 بعدما كانت 706.79 مليون دولار سنة 2006 وهذا بمعدل زيادة قدره 150.42 بالمائه ، لكن سجلت بعدها انخفاضا قدره – 33.97 بالمائه سنة 2015 ، لكن بصفة عامة فاتورة استيراد الحليب مرتفعة طوال مدة الدراسة تتخللها بعض الانخفاضات الطفيفة خلال بعض السنوات .

وفي هذا المجال تصنف الجزائر بأنها إحدى الدول الأكثر استيرادا للحليب ، ففي سنة 2006 استوردت حوالي مليار لتر من الحليب مقابل إنتاج محلي قدر بملياري لتر ، ورغم أن الإنتاج عرف بعض النمو ضامنا بذلك تغطية قرابة 80 بالمائه سنة 2016 من حاجيات السوق ، فإن 20 بالمائه الباقية تبقى مضمونة بواسطة الاستيراد

ويتركز استيراد الجزائر من مادة الحليب على المسحوق منه حيث استوردت خلال الفترة 2005–2009 بالمتوسط ما يقارب 247 ألف طن ، وبلغت الكمية المستوردة خلال سنة 2012 حوالي 293 ألف طن ، وانخفضت إلى 261 ألف طن سنة 2013 وارتفعتسنة 2014 من جديد إلى 372 ألف طن ويرجع هذا إلى ضعف قدرات جمع الحليب ، بالإضافة إلى الاستهلاك المفرط للجزائريين منه ، وإلى بعض الممارسات المشبوهة كتحويل مسحوق الحليب المدعم عن وجهته وتهريب كميات كبيرة منه عبر الحدود إلى دول الجوار ، كلها عوامل ساعدت على ارتفاع فاتورة الاستيراد .

المبحث الثاني : نمذجة قياسية لدالة الطلب على الواردات الزراعية في الجزائر.

المطلب الاول: تحديد متغيرات الدراسة وصياغة النموذج

رغم اختلاف نماذج محددات الطلب على الواردات في الدراسات التطبيقية من دولة لأخرى، إلا أن هناك اتفاقا عاما على أن متغير الدخل والأسعار النسبية يعتبران محددان رئيسيان في دوال الطلب على الواردات لاسيما في اقتصاديات السوق المفتوح، لإن آثار بقية العوامل الأخرى تندرج هذين العاملين ولو حتى نظريا (Hong P:1999)، وتبدأ صياغة هذا النموذج في هذه الدراسات على أن قيمة الواردات الحقيقية (M) دالة في كل من الدخل ممثلا بالناتج المحلي (GDP) وأسعار الواردات نفسها ممثلا بمؤشر أسعار الواردات (P_i^d) ، وفق الصيغة التالية:

$$\mathbf{M_t = f\ (GDP_t, P_t^m, P_t^d)}$$

ونظرا لاحتمال ظهور مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollineqrtity) في تقدير معادلة بين الأسعار أو بين الأسعار المحلية والدخل المحلي، يتم قسمة الطرف الأيمن على الأسعار المحلية(P^d) ،ويصبح النموذج كالتالي:

$$\boldsymbol{M_t = f\left(\frac{GDP_t}{p_t^d}, \frac{p_t^m}{p_t^d}\right)}$$

أي أن قيمة الواردات الحقيقية دالة في كل من الدخل الحقيقي والأسعار النسبية (نسبة مؤشر أسعار الواردات إلى مؤشر الأسعار المحلية)، وهذه الصياغة تم استخدامها بشكل واسع في الدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت محددات الطلب على الواردات في مختلف الدول وتضيف الدراسات التطبيقية متغيرات تفسيرية أخرى بجانب الدخل والأسعار النسبية كمحددات للطلب على الواردات، وتختلف طبيعة هذه المتغيرات حسب منهج الدراسة والدول محل الدراسة، ومن هذه المحددات التفسيرية الإضافية على سبيل المثال، حجم الصادرات ومعدل التضخم ومعدل سعر الصرفومعدل الحماية أو التعريفاتالجمركية. والبعض، بدلا من الناتج المحلي، استخدم مكوناته مثل:الاستهلاك الخاص والعام والإنفاق الاستثماري بجانب الصادرات. بينما آخرون أضافوا متغير السكان كمحدد للواردات. كما أن عوائد الصرف الأجنبي والاحتياطات الدولية كانتا من ضمن المحددات الهامة في دالة الطلب على الواردات في دراسات أخرى.

وفيما يتعلق بالصياغية الدالية لتقدير محددات الطلب على الواردات، يقترح بعض الاقتصاديين الصياغة اللوغاريتمية الخطية لها أفضلية على الصياغة الخطية. وهناك أدلة تطبيقية تدعم هذا الرأي، حيث استعرض (Marquez: 1989)

الدراسات خلال الفترة (1941م–1991م) ووجد أن من بين 110 دراسة تطبيقية حول تقدير محددات الطلب على الواردات، 74 دراسة تثبت الصياغة اللوغريتمية وافترضت أنها الصياغة الأنسب، ومع ذلك يؤكد (Leaner and Stern: 1970) أنه لا يوجد معايير محددة لاختيار الصياغة الدالية ونوعية المتغيرات في تقدير محددات الطلب على الواردات.

وعلى ضوء ما تقدم من استعراض لصياغة النموذج وتحديد المتغيرات في أدبيات تقدير دالة الطلب على الواردات، وبعد محاولات تضمنت استخدام صيغ مختلفة وكذلك إدراج العديد من المتغيرات التفسيرية، فقد تبين أفضلية الصيغة اللوغاريتمية واجتياز أربعة محددات تفسيرية لتقدير النموذج الأساس لمحددات الطلب على واردات الجزائر، وينطوي على العلاقة طويلة المدى وفق الآتي:

$$linag = c + lgdp + ltch + louv + lpo + \varepsilon$$

حيث($linag$): اللوغاريتم للواردات الزراعية،

($lgdp$) : اللوغاريتم للناتج المحلي الإجمالي مقاسه بالدولار

$ltch$() :اللوغاريتمالسعر الصرف الأجنبي

$louv$() : اللوغاريتم الانفتاح التجاري

(lpo):اللوغتريتم حجم السكان

(ε_t): حد الخطأ العشوائي

مع افتراض تحقيقه الخواص الإحصائية التقليدية – بوسط يساوي الصفر وتباين ثابت. وقد تم استخلاص البيانات من مصادر متعددة، وهي تغطي الفترة (1990م–2019م).

الفرع الاول : دراسة وصفية لمتغيرات النموذج

نقدم من خلال هذا العنصر دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة

1– الواردات الزراعية:

يمثل الشكل الموالي منحنى الواردات الزراعيةبالدولار الامريكي بالاسعار الجارية في الجزائر للفترة 1990-2019:

الشكل رقم(3): الواردات الزراعية

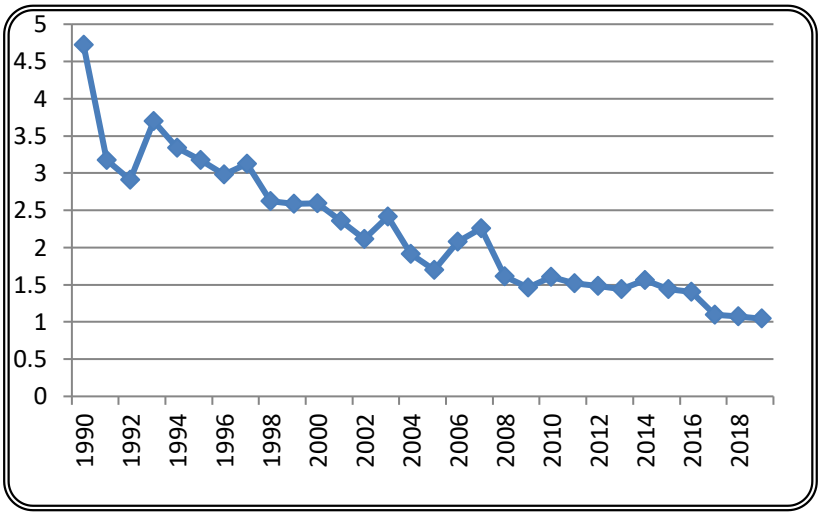

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد**www.Indexmundi.Com/facts/algeria**

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن الواردات في الجزائر في إنخفاظ, لكن بوتيرة متباينة حيث نلاحظ أن أعلى نسبة بلغتها كانت 4.8 سنة 1990 وستمرت في الأنخفاض حتى سنة 1993 حيث وصلت إلى 2.9 ومن 1993 إلى1994 شهدت أرتفاع حيث وصلت إلى 3.7 , ثم من 1994 إلى 2010 أستمر في الأنخفاض مع وجود أرتفاع طفيف سنة 2003 و2007 ويستمر في الأنخفاض بوتيرة بطيئة إلى 2019 .

2- الانفتاح التجاري:

يمثل الشكل الموالي تطور الانفتاح التجاري في الجزائر من 1990 الى غاية 2019:

الشكل رقم (4): تطور الانفتاح التجاري في الجزائر من 1990 الى غاية 2019

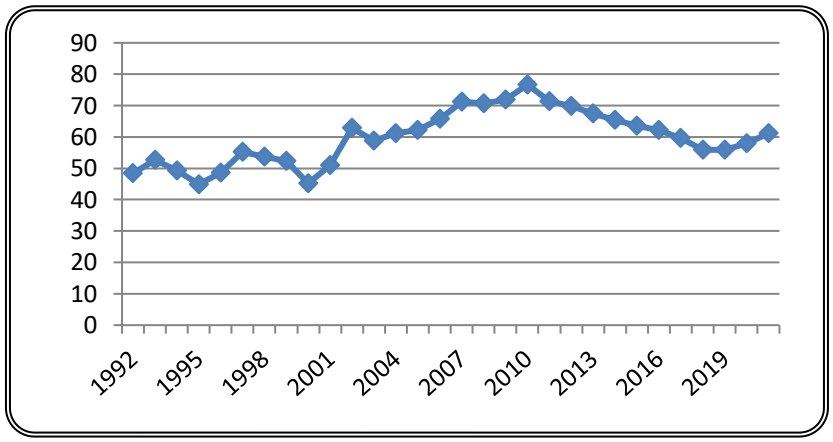

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على www.Indexmundi.Com/facts/algeria

من خلال الشكل رقم نلاحظ تذبذب في المنحنى فافي سنة 1990 كانت نسبة الانفتاح 49 ثم وصلت نسبة الانفتاح سنة 1997 الى 57 وعرفت سنة 2000 اقل نسبة لها المقدرة ب 43 لكي تشهد بعدها تصاعد مع وجود تذبذب الى اعلى نسبة لها في سنة 2010 التي قدرت ب79 , لتبدا بالانخفاض الى ان وصلت سنة 2018.

3- سعر الصرف الحقيقي:

يمثل الشكل الموالي منحنى سعر الصرف الحقيقي في الجزائر من 1990 الى غاية 2019:

الشكل رقم(5) : سعر الصرف الحقيقي

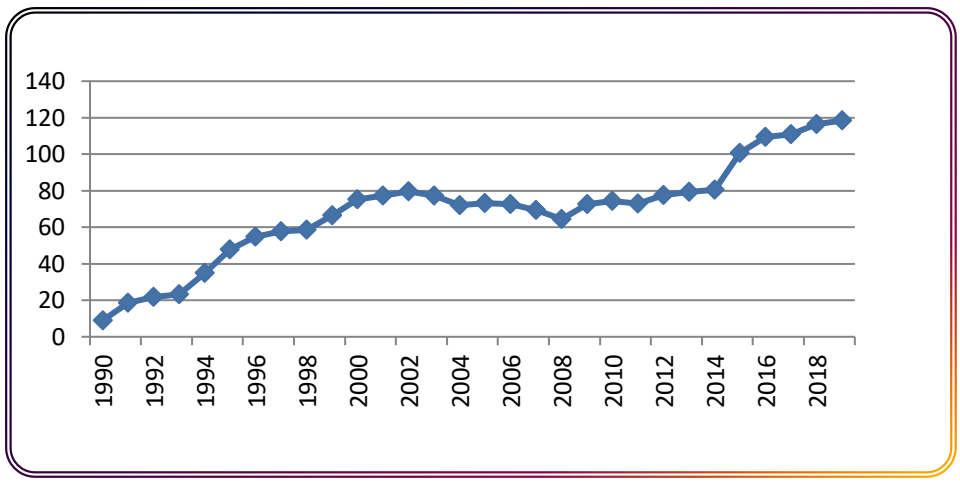

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على **www.Indexmundi.Com/facts/algeria**

منخلال الشكل البياني نلاحظ ان سعر الصرف الحقيقي في سنة 1990 كان 10 وستمرا في زيادة حيث وصل سنة2002 الى 80 وشهدا تراجع طفيف خلال الفترة 2002 . 2008 ليصل الى 60 ثم شهد ارتفاع بصفة متباينة ليصل اعلى قيمة في 2019 حيث بلغت قيمة سعر الصرف الحقيقي لتلك السنة 120 .

4- اجمالي الناتج الاالمحلي:

يمثل الشكل الموالي منحى اجمالي الناتج الوطني بالدولار الامريكي بالاسعار الجارية في الجزائر من 1990 الغاية 2019:

الشكل رقم(6): اجمالي الناتج المحلي

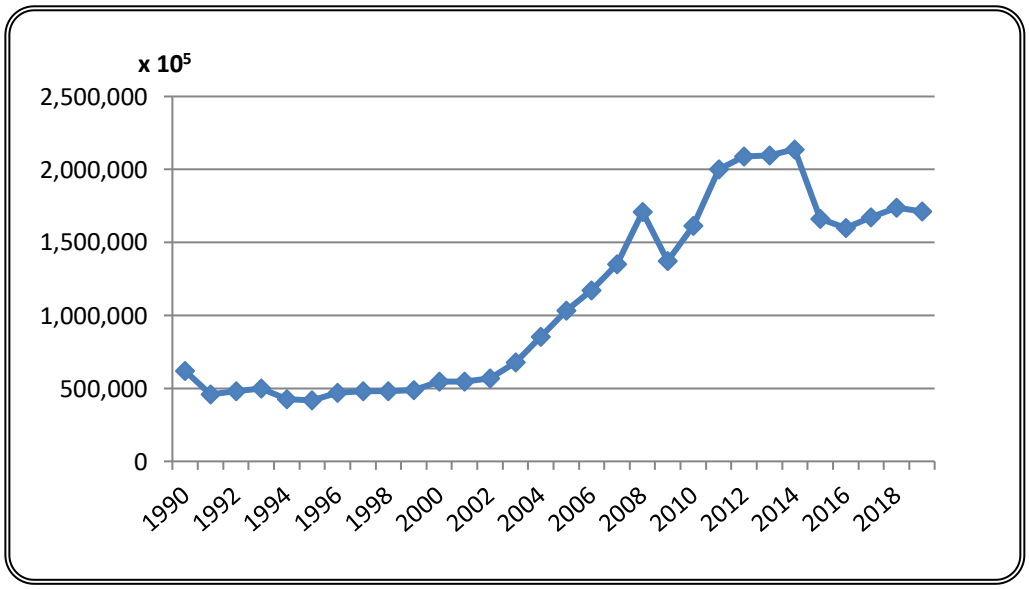

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على www.Indexmundi.Com/facts/algeria

نلاحظ من خلال المنحنى الذي لدينا ان قيمة اجمالي الناتج الوطني خلال الفترة 1990. 2002 كانت 500000 وبعدها شهدت إرتفاع حيث وصلت سنة 2008 الى 1700000 وعرفت خلال سنتي 2009 . 2010 تراجع طفيف ثم ستمرة في التزايد الى 2015 حيث بلغ اعلى قيمة لها التي قدرت ب 2200000 ثم تراجع الى ان وصل 1500000 سنة 2019.

شهد الناتج االمحلي الاجمالي في الفترة 1990- 2019 تذبذبات كبيرة، وتزامنت هذه التذبذبات بظهور تقلبات حادة في أسعار النفط والأزمات المالية العالمية التي بدورها تأثر على الطلب العالمي للطاقة.

في فترة التسعينات شهد فيها الاقتصاد الوطني أزمة حقيقية نتيجة انهيار أسعار النفط وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الجزائر، مما انعكس بالسلب علىالناتج االمحلي الاجماليخلال 1992-1994[1]

وابتداء من عام 2000 تحسنت أسعار النفط وعاود حجمالناتج االمحلي الاجماليبالارتفاع بمستويات بسيطة نسبياً، إلا أن بروز الأزمة المالية العالمية سنة 2008 جعلت أسعار النفط تتأثر بشكل واضح وقد صاحب هذا الهبوط تراجع في حجم الناتج االمحلي الاجمالي وبقاءه عند مستويات منخفضة، ولقد ظلت هذه المستويات بقيم موجبة خاصة مع بقاء الطلب العالمي عند مستويات كبيرة وبروز دول ناشئة ومهمة في السوق النفطية كالصين والهند.

5- حجم اجمالي السكان:

يمثل الشكل الموالي منحى اجمالي السكان في الجزائر من 1990 الى غاية 2019:

الشكل رقم(7): حجم اجمالي السكان

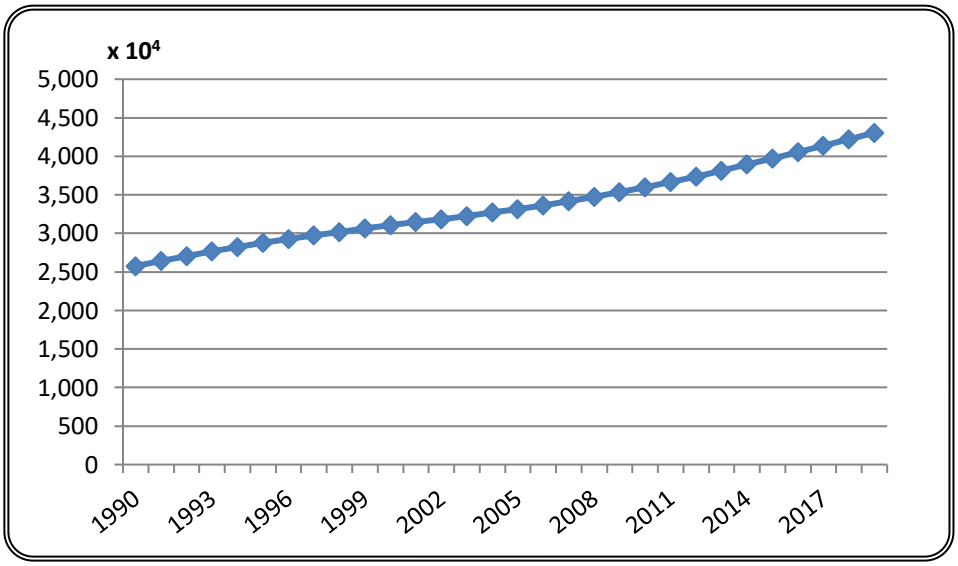

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على www.Indexmundi.Com/facts/algeria

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن عدد سكان الجزائر في تزايد مستمر ولكن بوتيرة متباينة حيث انخفضمعدل النمو الديمغرافي خلال عشرية التسعينات ليصل إلى 1,97 % حيث انتقل عدد السكان من 25022 ألف نسمة سنة 1990 إلى 29965 ألف نسمة سنة 1999 أي زيادة عدد السكان في الجزائر بحوالي 5 مليون نسمة. ولا يعتبر هذا الانخفاض الأخير في معدل النمو الديمغرافي نتيجة للسياسة السكانية لوحدها، وإنما يرجع انخفاض النمو الديمغرافي في عشرية التسعينات إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة من تدهور القدرة الشرائية وسوء المستوى

[1] Cherifa Bouchaour & Hussein Ali Al-Zeaud, " **Oil Price Distortion and Their Impact on Algerian Macroeconomic**", International Journal of Business and Management; Vol. 7, No. 18(2012). PP 112.

المعيشي، وهذا بالإضافة إلى الظروف السياسية الصعبة وما أنجز عنها من تدهور المستوى الأمني في الجزائر ما تسبب في ارتفاع عدد الوفيات.

أما الفترة التي بعد 1999 نجد أن عدد السكان انتقل من 30416 ألف نسمة سنه 2000 إلى 39963 ألف نسمة سنة 2015 أي ازداد عدد السكان في الجزائر بحوالي 8,3 مليون نسمة أما معدل النمو الديمغرافي خلال هذه الفترة كان حوالي 1,96 %.

ويعود هذا الانخفاض البسيط إلى المجهودات المبذولة من خلال البرنامج الوطني للتحكم الديمغرافي (برنامج عمل 1997) الذي كان يهدف إلى توسيع مدى التغطية الجغرافية لخدمات التخطيط العائلي والصحة الإنجابية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة وتقوية وتدعيم قبول تبني السكان للتخطيط العائلي وترقية سلوكيات مسؤولة فيما يخص بالتكاثر والإنجاب. ومن جهة أخرى دخول المرأة سوق العمل وتغيير وجهة نظرها فيما يخص الإنجاب وارتفاع المستوى الثقافي للزوج والزوجة وجعل فكرة الأسرة ذات الحجم الصغير معيار اجتماعي، بالإضافة إلى تأخر سن الزواج وأزمة السكن التي تقلل من إنشاء عائلات جديدة.

الفرع الثاني: الدراسة القياسية

إن الهدف من هذه الدراسة التطبيقيةتقدير نموذج قياسي لطلب على الوردات الزراعية يتكون من متغيرات تؤثر في الوردات الزراعية. ولقد اعتمدتعمليةاختيارالمتغيرات التي تؤثر في الوردات الزراعية على النظريةالاقتصادية بالدرجة الأولى

حيث استنتجنا من تحليلينا السابقة إن الوردات الزراعية يتأثر بمتغيرات عديدة منها إجمالي الناتج المحلي الخام، سعر الصرف ، النفتاح التجاري، حجم السكان.

- **تقدير النموذج:**

ولقد تم ادخال الصيغة اللوغاريتمية على جميع المتغيرات، لأنها طريقة مناسبة لها ايجابيات مثل إزالة الإتجاهات الأساسي للمتغير الاتجاهات الحادة وكذلك مثل تحويل صيغة النموذج إلى الصيغة الخطية إذا كان النموذج صيغتها الأصلية غير خطية. وبعد عدة محاولات من اختيار أحسن صيغة للنموذج فقد تبين أفضلية الصيغة اللوغاريتم.

الجدول رقم 7: تقدير النموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	53.88737	11.81910	4.559346	0.0001
LGDP	0.138716	0.164582	0.842844	0.4073
LOUV	0.494738	0.290196	-1.704847	0.1006
LTCH	0.098795	0.127389	0.775537	0.4453
LPO	3.178887	0.886715	-3.585017	0.0014

R-squared	0.936271	Mean dependent var	0.720431
Adjusted R-squared	0.926074	S.D. dependent var	0.395572
S.E. of regression	0.107553	Akaike info criterion	-1.470646
Sum squared resid	0.289194	Schwarz criterion	-1.237113
Log likelihood	27.05969	Hannan-Quinn criter.	-1.395937
F-statistic	91.82115	Durbin-Watson stat	1.855813
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج *EViews10*

من خلال الجدول اعلاه نلاجظ ان اغلبية المعاملات غير معنوية عند 5 % وحتى 10 % لذلك ارتئنا ان نقوم بتحسين النموذج وذلك من خلال اعادة تقديره بواسطة المربعات الصغرى التدريجية.

- **تحسين النموذج:**

سنقوم في هذه المرحلة بمعايرة النموذج السابق وذلك من خلال إعادة تقدير المعادلة السابقة بطريقة المربعات الصغرى التدريجية .ويتم ذلك بحذف بعض المتغيرات التي أثبتت عدم معنويتهافي المرحلة السابقة. لنتحصل في الأخير على المعادلة التالية:

الجدول رقم 8: تقدير النموذج

Dependent Variable: LINAG
Method: Stepwise Regression
Date: 06/11/21 Time: 08:45
Sample: 1990 2019
Included observations: 30
Number of always included regressors: 1
Number of search regressors: 4
Selection method: Stepwise forwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.5/0.5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	44.24880	2.444777	18.09932	0.0000
LPO	2.444858	0.157366	-15.53609	0.0000
LOUV	0.290279	0.157056	-1.848260	0.0755

R-squared	0.934440	Mean dependent var	0.720431
Adjusted R-squared	0.929583	S.D. dependent var	0.395572
S.E. of regression	0.104970	Akaike info criterion	-1.575650
Sum squared resid	0.297503	Schwarz criterion	-1.435531
Log likelihood	26.63476	Hannan-Quinn criter.	-1.530825
F-statistic	192.4169	Durbin-Watson stat	1.801898
Prob(F-statistic)	0.000000		

Selection Summary

Added LPO
Added LOUV

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج*EViews10*

- **تشخيص النموذج:**

نقوم بتشخيص النموذج من خلال عدة نقاط والهدف هو اختبار قوة النموذج الإحصائي المقدر.

بعد تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى التدريجية نجد:

$$\boldsymbol{linag = 44.24 + 2.44lpo + 0.29louv}$$

$$\boldsymbol{(18.09)(15.53)(1.84)}$$

$$\boldsymbol{n = 30 R^2 = 0.93 F = 192.41 DW = 1.80}$$

- **اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم:**

والهدف من هذا الإجراء هو تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات المقدرة لها مدلول أو معنى من الناحيةالاقتصادية، وما إذا كانت لها دلالة من الناحيةالإحصائية.

ليس لها معنوية احصائية $H_0 = \beta_0, \beta_1, \beta_2$

لها معنوية احصائية $H_1 \neq \beta_0, \beta_1, \beta_2$

من خلال نتائج التقدير نجد ان الحصائية المحسوبة لكل من معامل الثابت و معامل حجم السكان اكبر من الاحصائية المجدولة $t_T = 2.05$ عند مستوى 5% ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 اي ان المعلمتان المقدرتان β_0, β_1 تختلفا معنويا عن الصفر اي لها معنوية احصائية.

اما معامل الانفتاح التجاري نجد انه ليس معنوي عند 5 % ولكنه معنوي عند 10 % لان الاحصائية المحسوبة كبر من الاحصائية المجدولة $t_T = 1.70$ ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 اي ان المعلمة المقدرةβ_2 تختلف معنويا عن الصفر اي لها معنوية احصائية.

- **اختبار المعنويةالإجمالية للنموذج:**

النموذج ليس له معنويةإحصائية $H_0 : b_0 = b_1 = b_2 = 0$

النموذج له معنويةإحصائية معامل$H_1 : b_0 \neq b_1 \neq b_2 \neq 0$

بما أن $F_c > F_T$ نرفض H_0 ونقبل H_1 ومنه لنموذج معنوية إحصائية وله القدرة على التفسير وهو مقبول إحصائيا عند مستوى 5 %.

معامل التحديد: (اختبار القوة او الجودة للنموذج)

يقيس هذا المعامل جودة التوفيق والارتباط بين المتغيرات المفسرة $(lpo, louv)$ والمتغيرة المفسرة $(linag)$ كما يقيس القدرة التفسيرية للنموذج وهو يعبر عن نسبة تأثير كل المتغيرات المفسرة في المتغير التابع $linag$.

كما نلاحظ في الشكل رقم (7) أن معامل التحديد لنموذج تساوي 0.92 وهذا يدل على أن هناك جودة عالية في التوفيق والارتباط بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، حيث نجد أن القدرة التفسيرية لنموذج عالية جدا حيث كل المحددات تفسر الوردات الزراعية بنسبة 92.95%.

- **مقارنة بيانات النموذج الأصلي والمقدر:**

نقدم في الشكل الموالي تمثيل السلسلة المقدرة (*Fitted*)ومقارنتهامع بياناتها الأصلية

الشكل رقم 8: مقارنة بيانات النموذج الاصلي والمقدر

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج ***EViews10***

من خلال ملاحظة الشكل أعلاه نلاحظ أن منحنى الواردات الزراعية المقدر(Fitted) تقريبا متطابق مع منحنى معدل منحنى الواردات الزراعية المشاهد أو الفعلي (Actual)وهذا ما يؤكد لنا نجاعة النموذج المقدر (بالإضافة إلى ما سبق دراسته).

- **اختبار الاستقلالية بين الأخطاء** (اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخاء)

سنعتمد على اختبار دراربينواستونيعتبر هذا الاختبار من أهم الاختبارات الشائعة المستخدمة في اكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى حسب الشكل:

$$\varepsilon_t = \rho\varepsilon_{t-1} + V_t; \quad V_t \rightsquigarrow N(O, St2)$$

ويهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

$H_0: \rho = 0$:لايوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء

$H_1: \rho \neq 0$يوجد إرتباط ذاتي بين الأخطاء

$$DW_{(d_L, d_U ; \alpha, n-(k-1))}$$

حيث DWتأخذ قيمها بين 0و ،4ويتضح من المعادلة السابقة أنه إذا كان $DW \cong 2$فإن $\rho = 0$.يوضح الشكل التالي قيمd (الجدولية)، التي تشير إلى وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، أو التي تجعل نتيجة الاختبار غير محددة.

الشكل رقم(9): تفسير اختبار دربين واتسون

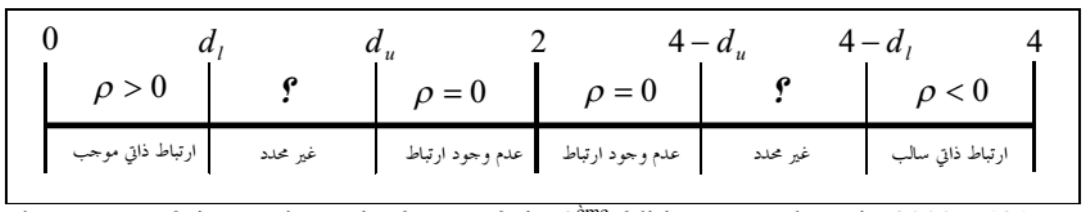

la source: Régis Bourbonnais, économétrie, 3ème édition, Dunod, Paris, 2000, p12

بما أن عدد المتغيرات المستقلة في النموذج اثنانو حجم العينة 30 فإنه بالرجوع لجدول دراربينووتسون

نجد قيمة $d_U = 1.34$ و$d_L = 1.04$ وبذلك تكون قيم $4 - d_L = 2.96$

$4 - d_L = 2.66$ وبما ان القيمة المحسوبة لدربين ووتسون هي $DW = 1.87$ وقعا في منطقة قبول H_0 اي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الاخطاء

- **اختبار استقرارية البواقي:**

الجدول رقم (9): دالة الارتباط الذاتي للبواقي:

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.060	0.060	0.1177	0.732
		2	-0.443	-0.448	6.8340	0.033
		3	-0.063	0.002	6.9751	0.073
		4	0.027	-0.208	7.0026	0.136
		5	-0.274	-0.379	9.8860	0.079
		6	0.020	-0.045	9.9020	0.129
		7	0.262	-0.090	12.758	0.078
		8	-0.052	-0.202	12.876	0.116
		9	-0.052	0.013	12.999	0.163
		10	0.087	-0.132	13.359	0.204

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج*EViews10*

نلاحظ من الجدول رقم(9)أن سلسلة البواقي مستقرة لأن معاملات الارتباط الذاتي لهذه البواقي لا تختلف معنويا عن الصفر فهي تقع كلها داخل مجال الثقة، عند مستوى معنوية 5%.

اختبار : Ljumg-Box-Pierce : (للبواقي):

من خلال دالة الارتباط الذاتي للبواقي نقوم بإختيار Ljumg-Box-Pierce . والهدف من هذا الاختبار معرفة ما إذا كانت معالم دالتي الكلية والجزئية لهذه البواقي داخل مجال المعنوية.

H_0 : جميع معاملات الارتباط الذاتي للبواقي لا تختلف عن الصفر

H_1: جميع معاملات الارتباط الذاتي للبواقي لا تختلف عن الصفر

بما أن الإحصائية المحسوبة أقلا تماما $\varphi = 13.35$ من القيمة المجدولة $\chi^2_{0.05\,;10} = 18.30$

بدرجة حرية 10 وبنسبة معنوية 5% ومنه نقبل H_0 أي البواقي ذات تشويش أبيض.

- **اختبار استقرارية مربعات البواقي:**

الجدول رقم (10): دالة الارتباط الذاتي للمربعات البواقي.

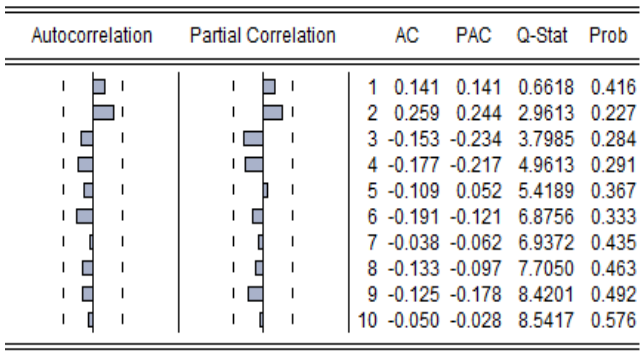

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.141	0.141	0.6618	0.416
		2	0.259	0.244	2.9613	0.227
		3	-0.153	-0.234	3.7985	0.284
		4	-0.177	-0.217	4.9613	0.291
		5	-0.109	0.052	5.4189	0.367
		6	-0.191	-0.121	6.8756	0.333
		7	-0.038	-0.062	6.9372	0.435
		8	-0.133	-0.097	7.7050	0.463
		9	-0.125	-0.178	8.4201	0.492
		10	-0.050	-0.028	8.5417	0.576

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج*EViews10*.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن سلسلة مربعات البواقي مستقرة لأن معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي لا تختلف معنويا عن الصفر فهي تقع كلها داخل مجال الثقة، عند مستوى معنوية 5%.

- **اختبار : Ljumg-Box-Pierce : (لمربعات البواقي):**

من خلال دالة الارتباط الذاتي لمربعات البواقي نقوم بهذا الاختبار بما أن الإحصائية المحسوبة $\varphi = 8.54$ أقل تماما من القيمة المجدولة $\chi^2_{0.05\,;10} = 18.30$ بدرجة حرية 10 وبنسبة معنوية 5% نقبل H_0 أن مربعات البواقي مستقرة.

– اختبار تجانس تباين الأخطاء:

- **اختبار White**:

H_0: تباين الأخطاء متجانس

H_1: تباين الأخاء غير متجانس

الجدول رقم (11): نتائج اختبار White

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.684110	Prob. F(4,25)	0.6096
Obs*R-squared	2.959758	Prob. Chi-Square(4)	0.5646
Scaled explained SS	1.764963	Prob. Chi-Square(4)	0.7789

المصدر : من إعداد الطالب

بما أن الإحصائية المحسوبة $(LM = 2.95)$ أقل تماما من القيمة المجدولة $\chi^2_{0.05\,;10} = 18.30$

ومنه التباين للأخطاء متجانس.

- **اختبار ARCH-LM**:

والهدف من هذا الاختبار هو معرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي ويعتمد على مضاعف لاغرانج.

H_0: التباين الشرطي متجانس

H_1 : تباين الشرطي غير متجانس

الجدول رقم (12): نتائج اختبار ARCH–LM

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.588307	Prob. F(1,27)	0.4497
Obs*R-squared	0.618410	Prob. Chi-Square(1)	0.4316

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج*EViews10*

بما أن الإحصائية $(LM = 0.61)$ أقل تماما من القيمة المجدولة القيمة $\chi^2_{0,05;1} = 3,84$ المجدولة

عند مستوى معنوية 5% ومنه نقبل H_0 التباين الشرطي متجانس (أي لايوجد أثر ARCH).

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:**

تمكننا هذه الاختبارات من معرفة إذا كانت البواقي تحمل خصائص التوزيع الطبيعي، من خلال اختبار Jarque-Berrq kurtosis Skewness.

الشكل رقم (10): معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي.

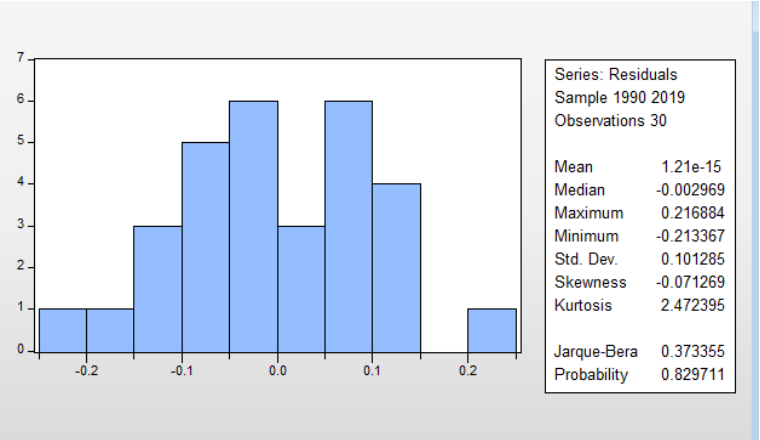

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج*EViews10*

- **اختبار (Kurtosis) و (Skewness)**

يمكن دراسة التوزيع الطبيعي للبواقي عن طريق اختبار فرضيتي التناظر والتسطح باستعمال معامل (Kurtosis) و (Skewness)على الترتيب.

- **اختبار فرضية التناظر (Skewness):**

$\mathbf{H_0 : V_1 = 0}$ **سلسلة البواقي متناظرة**

$\boldsymbol{H_1 : V_1 = 0}$ **سلسلة البواقي غير متناظرة**

$$\mathbf{V} = \frac{\boldsymbol{B_1^{1/2}} - \mathbf{0}}{\sqrt{\frac{6}{n}}} = \frac{\mathbf{-0.71 - 0}}{\sqrt{\frac{6}{30}}} = \mathbf{-1.58}$$

بما أنه الإحصائية المحسوبة ($V_1 = -1.58$) بالقيمة المطلقة اصغر تماما من الإحصائية المجدولة $t_T = 2.05$ومنه نقبل سلسلة البواقي متناظرة.

- **اختبار السطح الطبيعي** :(**Kurtosis**)

$H_0 : V_2 = 0$ سلسلة البواقي لها تسطح الطبيعي

$H_1 : V_2 = 0$ سلسلة البواقي ليس لها تسطح الطبيعي

$$\boldsymbol{V = \frac{\beta_2 - 3}{\sqrt{\frac{24}{n}}} = \frac{2.47-3}{\sqrt{\frac{24}{30}}} = -0.59}$$

بما أن القيمة المحسوبة ($V_2 = -.59$) بالقيمة المطلقة أقل تماما من القيمة المجدولة $\boldsymbol{t_T = 2.05}$

وبذلك نقبل H_0 أي سلسلة البواقي لها تسطح طبيعي.

- **اختبار جاك بيرا** (**JARQUE-BERA**):

يجمع هذا الاختبار بين نتائج الاختبارين السابقين، فإذا كانت تتابعان التوزيع الطبيعي، فإن القيمة S تتبع توزيع $\boldsymbol{\chi^2}$ بدرجة حرية 2 حيث :

$$s = \frac{n}{6}\beta_1 + \frac{n}{24}(\beta_2 - 3)^2 \rightsquigarrow \chi^2_\alpha$$

$S > \chi^2_\alpha(2)$نرفض فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء بمستوى معنوية $\alpha\%$

H_0 : سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي

H_1 : سلسلة البواقي ليس لها توزيع طبيعي

بما أن احصائية JARQUE-BERA تساوي 0,37 وهي أقل من القيمة المجدولة $\chi^2_{0.05} = 5.99$فإننا لا نستطيع

رفض الفرضية الأساسية القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

كذلك كإجراء بديل، بما أن القيمةالاحتماليةp-value) (لإحصائية Jarque-Beraالتي تساوي 0.37هي أكبر من مستوى المعنوية 0,05

لذا فإننا لا نستطيع رفض الفرضيةH_0 ، ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي لسلسة البواقي عند مستومعنوية 5%.ولتأكيد ما سبق نبين دالة الكثافة للبواقي القدرة.

- **التفسير الاقتصادي:**

من خلال النموذج المقدر بعد التحسين والموضح في الجدول رقم 8 نجد هناك علاقة طردية معنوية عند 1% بين الواردات الفلاحية و حجم السكان ويتوافق هدا مع النظرية الاقتصادية انه كلما زاد حجم السكان ستقابله في زيادة في الطلب، كما نلاحظ ايضا وجود علاقة طردية معنوية عند 10 % بين الانفتاح التجاري والالواردات الفلاحية ويتوافق هدا مع النظرية الاقتصادية انه كلما زاد معدل الانفتاح التجاري ستقابله زيادة في الطلب.

الخاتمة

الخاتمة

إن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة تأثير بعض العوامل الاقتصادية (حجم السكان، وإجمالي الناتج المحلي وسعر الصرف الحقيقي) على الواردات الزراعية في الجزائر، وفي هذا الإطار حاولنا من خلال الحل النظري تقديم بعض المفاهيم العامة حول الواردات وأنواعه و إجراءات الاستيراد، وللحديث عن الجانب الزراعي منها في صورة الواردات الزراعية من خلال إبراز الطلب على الواردات الزراعية وتطرق إلى الواردات الغذائية الذي تبين أنها تسيطرعلى قيمة كبيرة من إجمالي الواردات في الجزائر، وقمنا بتطرق أيضا إلى مفهوم الزراعة وعلم الاقتصاد الزراعي وأهمية الزراعة في تحقيق الاكتفاء الغذائي.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فمن خلال الدراسة القياسية بإستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد خلال الفترة 1990- 2019 والمتعلقة بتأثير بعض العوامل الاقتصادية على الواردات الزراعية توصلنا إلى:

- أن هناك علاقة طردية بين حجم السكان والواردات الزراعية وهذا بسبب النمط الاستهلاكي في المجتمع .
- كما توصلنا من خلال دراستنا أن هناك علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري والواردات الزراعية وربما يرجع لعدم دقة البيانات الموجودة في المواقع الالكترونية.

ومن خلال هذه الدراسة بجانبها النظري والتطبقي قد توصلنا الى مجموعة من النتائج والتي نذكر أهمها فيما يلي:

- للواردات أهمية كبيرة وذلك بسبب الدور المهم والكبير الذي تحققه الدول من خلال إستيراد السلع الضرورية التي يمكن إنتاجها محليا.
- حجم الانتاج الزراعي في الجزائر في تزايد مستمر وعلى الرغم من ذالك بقيت الواردات الغذائية في الجزائر في تزايد ويرجع السبب في ذلك أن الاقتصاد الجزائري قائم على الطاقة البترولية فقط.
- الامن الغذائي هو مشكلة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها دول العالم والجزائر كباقي دول العالم لازالت تسعى جاهدة لإيجاد حلول لمعالجة هذه المشكلة من خلال وضع سياسات تنموية للمجتمع ينسجم مع تطوره وتطلعاته المستقبلية.

الخاتمــة

وعلى ضوء هذه النتائج التي توصلنا إليها قمنا بوضع مجموعة من التدابير والتوجيهات التي جاءت على قدر فهمنا للموضوع ، وتتمثل فيما يلي :

- توجيه الواردات لغايات تنموية لنعزيز الأثر الايجابي الفعلي للواردات ودعم القطاعات الإنتاجية والعمل على ترتيب الاستيراد بصورة تحقق التنمية الاقتصادية.
- زيادة العمل على زيادة وتحسين القدرة الانتاجية للاراضي الزراعية للتقليص من استيراد السلع الاستهلاكية .
- الحد من الزحف العمراني نحو الأراضي الصالحة للزراعة والعمل على استغلالها من أجل رفع حجم الإنتاج الزراعي مستقبلا.

حاولنا في هذا البحث إعطاء الوجه الحقيقي لاقتصادنا الذي يعاني الأمرين (ضعف الانتاج وعجز التسيير)، وذالك من خلال التحليل القياسي لإثر بعض العوامل الاقتصادية على الواردات الزراعية في الجزائر، إلا أنه يبقى محاولة لفتح المجال لبحوث أخرى مستقبلا.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

1. محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الخارجية، دار الجامعة، الجزائر، 1999، ص217-218.
2. عادل أحمد حشيش وآخرون، الاقتصاد الكلي، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص12.
3. صديقي محمد عفيفي، التسويق الدولي، نظم الإستيراد والتصدير، وكالة المطبوعات، الكويت 1973، ص563.
4. حجارة ربيحة، حرية الاستثمار في التجارة الخارجية، ص،98-99.
5. دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية، مرجع سابق، ص 79.
6. المادة 2الفقرة2من النظام رقم91-12مؤرخ في 14اوت 1991، يتعلق بتوطين الواردات، ج ر عدد28، صادرة في 15أفريل 1990.
7. المادة 41 من نظام رقم 07-01، مرجع سابق، ص19.
8. المادة 11 من النظام رقم 91-12، مرجع سابق.
9. عصام صربية، مرجع ساق، ص8.
10. رحمان حسن الموسوي، الاقتصاد الزرراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الإردن- عمان، 2012، ص109
11. احصائيات التجارة الخارجية، وزارة التجارة الجزائرية سنة 2005،ص2.
12. احصائيات التجارة الخارجية، وزارة التجارة الجزائرية، 2006، ص1.
13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة؛ المديرية العامة للتجارة الخارجية، حوصلة اجمالية حول الاحصائيات التجارة خلال السداسي الاول سنة2007،ص2.
14. احصائيات التجارة الخارجية، خلال السداسي الاول من 2008،ص6-7..
15. احصائيات التجارة الخارجية للسداسي الاول لسنة2009.
16. التجارة الخارجية: انخفاض الواردات خلال الاشهر التسعة الاولى لسنة 2010.
17. احصائيات التجارة الخارجية للثلاثي الاول لسنة2011.
18. علي بوخالفة، المشكلة الغذائية في الجزائر بين التبعية ورهانات تحقيق الامن الغذائي، مجلة الاحياء، المجلد 16، العدد 1، جامعة باتنة، الجزائر، 1 ديسمبر2016، ص199.

المواقع الالكترونية

http://mincommerce.gof.dz/fichiers/tigaraarkam.pdf
http://mincommerce.gof.dz/fichiers/arab/fichiers/stat06ar.pdf
http://mincommerce.gof.dz/fichiers/arab/fichiers/gcomextr07.pdf
http://mincommerce.gof.dz/fichiers/arab/fichiers/stat1sem08.pdf
http://mincommerce.gof.dz/fichiers/arab/fichiers09/statsem09ar.pdf
http://mincommerce.gof.dz/fichiers/arab/fichiers10/cnisar1010.pdf
http://mincommerce.gof.dz/fichiers/arab/fichiers11/stat1trmstr11ar.pdf

قائمة المصادر والمراجع باللغة الاجنبية:

1. Denis Brume. Le Commerce international. 2éme edition. Edition breal. Mentrenil. 1991.
2. Guid Général de Commerce international(M.L.P) echtion.p19.
3. AKADAR AKACEM comtabilité S.N.D edition. Alger.1990.p130.

الملاحق

الملحق رقم 1 :تقدير النموذج

الملاحق1

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
	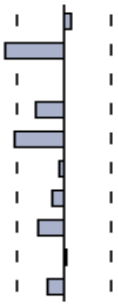	1	0.060	0.060	0.1177	0.732
		2	-0.443	-0.448	6.8340	0.033
		3	-0.063	0.002	6.9751	0.073
		4	0.027	-0.208	7.0026	0.136
		5	-0.274	-0.379	9.8860	0.079
		6	0.020	-0.045	9.9020	0.129
		7	0.262	-0.090	12.758	0.078
		8	-0.052	-0.202	12.876	0.116
		9	-0.052	0.013	12.999	0.163
		10	0.087	-0.132	13.359	0.204

الملحق رقم 2 : تقدير النوذج

الملاحق2

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	53.88737	11.81910	4.559346	0.0001
LGDP	0.138716	0.164582	0.842844	0.4073
LOUV	0.494738	0.290196	-1.704847	0.1006
LTCH	0.098795	0.127389	0.775537	0.4453
LPO	3.178887	0.886715	-3.585017	0.0014

R-squared	0.936271	Mean dependent var	0.720431
Adjusted R-squared	0.926074	S.D. dependent var	0.395572
S.E. of regression	0.107553	Akaike info criterion	-1.470646
Sum squared resid	0.289194	Schwarz criterion	-1.237113
Log likelihood	27.05969	Hannan-Quinn criter.	-1.395937
F-statistic	91.82115	Durbin-Watson stat	1.855813
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم 3 دالة الارتباط الذاتي للبواقي:

الملاحق3

Dependent Variable: LINAG
Method: Stepwise Regression
Date: 06/11/21 Time: 08:45
Sample: 1990 2019
Included observations: 30
Number of always included regressors: 1
Number of search regressors: 4
Selection method: Stepwise forwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.5/0.5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	44.24880	2.444777	18.09932	0.0000
LPO	2.444858	0.157366	-15.53609	0.0000
LOUV	0.290279	0.157056	-1.848260	0.0755

R-squared	0.934440	Mean dependent var	0.720431
Adjusted R-squared	0.929583	S.D. dependent var	0.395572
S.E. of regression	0.104970	Akaike info criterion	-1.575650
Sum squared resid	0.297503	Schwarz criterion	-1.435531
Log likelihood	26.63476	Hannan-Quinn criter.	-1.530825
F-statistic	192.4169	Durbin-Watson stat	1.801898
Prob(F-statistic)	0.000000		

Selection Summary

Added LPO
Added LOUV

الملحق رقم 4: دالة الارتباط الذاتي للمربعات للبواقي

الملاحق4

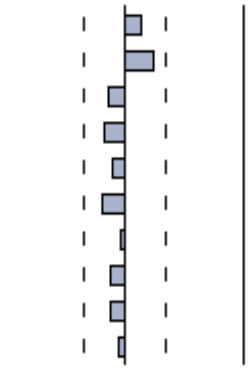

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.141	0.141	0.6618	0.416
		2	0.259	0.244	2.9613	0.227
		3	-0.153	-0.234	3.7985	0.284
		4	-0.177	-0.217	4.9613	0.291
		5	-0.109	0.052	5.4189	0.367
		6	-0.191	-0.121	6.8756	0.333
		7	-0.038	-0.062	6.9372	0.435
		8	-0.133	-0.097	7.7050	0.463
		9	-0.125	-0.178	8.4201	0.492
		10	-0.050	-0.028	8.5417	0.576

الملحق رقم 5 : نتائج اختبار White

الملاحق5

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.684110	Prob. F(4,25)	0.6096
Obs*R-squared	2.959758	Prob. Chi-Square(4)	0.5646
Scaled explained SS	1.764963	Prob. Chi-Square(4)	0.7789

الملحق رقم 6 :نتائج اختبار**ARCH-LM**

الملاحق6

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.588307	Prob. F(1,27)	0.4497
Obs*R-squared	0.618410	Prob. Chi-Square(1)	0.4316